النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⴰⵊ ⴰⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

• العدد: 333

من 12 إلى 18 نونبر 2019

• الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • مدير النشر: المصطفى براهمة • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

الأحزاب الإدارية كائنات سياسية مصطنعة لاجهاض المطالب الديمقراطية

كلمة العدد

خلاص جماهير شعبنا، في بناء تنظيماته الذاتية المستقلة

تعددت الأنشطة النضالية وتنوعت أشكالها ومطالبها،حتى بلغت جل الفئات والطبقات الاجتماعية.ذلك أن كل السياسات المنتهجة في السنوات الأخيرة،تجعل من أول أهدافها الهجوم على المكتسبات التي حققتها عقود من تاريخ نضال شعبنا.بعيدا عن ضمان حقوق المواطنات والمواطنين في شموليتها،أصبحنا فعلا أمام تراجعات خطيرة تمس في الجوهر حتى الحقوق الاساسية وأولها ضرب الحق في الحريات والمساواة والعدالة والعيش الكريم.هذه الأوضاع تستفز كل المعنيين الذين لم تقو حلولهم الفردية والاقتراض المفروض عليهم من الأبناك،بل حتى التكافل الاجتماعي الذي كان سائدا وسط مجتمعنا، لم يعد يمكن من تجاوز الوضع المأزوم.لقد بلغت الأزمة حدا، جعل فئات عديدة تخرج الى الاحتجاج المباشر على السياسات التي تنتج الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي...هي حركات احتجاجية تستدعي الاهتمام بحكم تعددها، وتنوعها والأشكال النضالية التي تتخذ من تجربة حركة 20 فبراير وشعاراتها مرجعية لتأطير تحركاتها. غير أن الأهم في الموضوع، هو ما العمل؟ وكيف يمكن الدفع بهذه القوة المدنية الى تحقيق مطالبها وكيف يمكن توجيه هذا العمل لخدمة قضايا النضال العام لجماهير شعبنا وقواه المناضلة؟ تبقى الأطروحة التي لم يتجاوزها اي طرح من تجارب الشعوب، هي أطروحة بناء أدوات الدفاع الذاتي المستقلة للجماهير. وقد اعتملت شروط كثيرة تجعل منها أطروحة راهنة في المرحلة التاريخية التي نحن بصددها بما يخدم السيرورات الثورية في المنطقة وفي المغرب بالأساس. ان نضال الفئات والطبقات الشعبية في بعده سوسيوجغرافي يبين بالملموس، أنها بصدد تجديد وتعميق لوعيها بحقوقها الشاملة، وبأن الحل لن يكون سوى جماعيا وشاملا يتأسس على فعل تغيير السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل كامل، انطلاقا من فعل التحرر من كل ما يعيق تقدمها وازدهارها. هذا تأكيد من جديد لمقولة ماركس:"ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم ألاجتماعي، بل وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم" لقد أصبحت الجماهير اليوم أكثر من أي وقت مضى ذات قابلية للتنظيم، بنفس القدر الذي تحرص على استقلالية فعلها عن الممارسات الحزبية الضيقة والنزعات الزعاماتية الأبوية التي تتغيى النيابة عن الجماهير أو احتقار وعيها السياسي. وهنا وجب الارتقاء بهذا المستوى الى مواجهة مفهوم الاستقلالية المطلقة لهذه التنظيمات الذاتية كأنها محصنة من اختراق الصراع الطبقي. كما أصبح من الضروري التدخل الواعي من أجل فرض التنظيم الديمقراطي ونبذ البيروقراطية، بل اعتماد أشكال من الديمقراطية المباشرة، حيث يقرر الناس مصيرهم ومصير معاركهم المطلبية بأنفسهم.

ان مهمة بناء التنظيمات الذاتية المستقلة لجماهير شعبنا،تعتبر سيرورة ترتبط جدليا بالمهمة المركزية التي هي بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين في البوادي كما في هوامش المدينة. ولأجل ذلك فكل مناضلات ومناضلي هذا الحزب المعبر الطبقي عن مصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين مدعوون للانخراط المباشر في النضال وسط هذه الإطارات وتجسيدهم لأحد أهم دروس التجربة، بالمبدأ المتمثل في كون "المربي نفسه في حاجة إلى تربية"وهذا كفيل بأن يمكنهم من بناء خط سياسي يستند الى خط الجماهير أو هو نفسه. إن الممارسة النضالية اليومية تحقق الثقة المطلوب توفرها بين المناضلات والمناضلين الطلائعيين ميدانيا وداخل المجتمع. وهذا من شأنه أيضا أن يقود الى تثوير علاقات الانتاج، وأن يضع العلاقات النمطية السائدة على طريق الانقراض، لفائدة شق الطريق الى البديل والمجتمع الاشتراكي خلاص الشعوب وتحرره.

ضيف العدد:

الكبير بلميلودي

الأحزاب الإدارية تفتقد للشرعية الديمقراطية ولاستقلالية القرار.

في ذكرى الشهيد / الشهداء
شهادة المصطفى براهمة في الذكرى استشهاد أمين التهاني 5

الإمعان في تعذيب معتقلي حراك الريف انتقام لصمودهم 6

أضواء على الثورة الشعبية في السودان 10

الألتراس ..
حركة إحتجاجية داخل الملاعب 13

السحب: مطبعة العهد الجديد

jaridanahj@yahoo.fr www.annahjaddimocrati.org

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

النهج الديمقراطي يدين مسلسل قمع الحركات الاحتجاجية ويطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والاستجابة لمطالب الشعب

عقدت الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي اجتماعها العادي يوم 03 نونبر 2019، والذي استحضرت فيه أبرز المستجدات وطنيا إقليميا ودوليا، كما استعرضت أهم المبادرات السياسية والمنجزات التنظيمية على طريق بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين. وبعد التحليل والتقييم، تعلن الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي للرأي العام ما يلي:

- دعمها لكافة النضالات التي تخوضها الطبقة العاملة المغربية منها على سبيل المثال لا الحصر عمال منجم كماسة والخدمات الارضية بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء اعتصام عاملات وعمال روزا فلور باشتوكة ايت باها..ومختلف الفئات الشعبية من حركة المعطلين وعاملات وعمال الانعاش والعديد من الموظفين في وزارة العدل والمالية ونساء ورجال التعليم وفي الحركة الطلابية والحركات الاحتجاجية من اجل الحق في العلاج وفي السكن اللائق وضد العطش... كلها نضالات قاسمها المشترك هو مواجهة جشع راس المال المحلي والعالمي، ومقاومة هجوم النظام المخزني على ما تبقى من هامش حريات التظاهر والتعبير.

- تثمينها للدينامية التي اطلقتها الموائد المستديرة بين النهج الديمقراطي والمناضلين الماركسيين حول قضايا الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية وهذا مؤشر جدي وعملي على ما تحظى به هذه القضية المركزية عند المناضلين الماركسيين المغاربة.

- دعوتها للنضال الوحدوي لإسقاط مشروع قانون المالية لسنة 2020 لأنه يكرس التوجهات التقشفية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي كما يجسد استجابة لأهم اشتراطات الرأسمال الاستعماري الأجنبي والريعي المحلي؛ وذلك على حساب القدرة الشرائية للمواطنين عامة وظروف عيش الفئات الشعبية المغربية في المدن والقرى. ويظل هاجس الحكومة الأكبر هو الحصول على شواهد حسن خدمة الدوائر الرأسمالية.

- دعوتها مجددا لباقي القوى الحية والديمقراطية للنضال الوحدوي المنظم من أجل إسقاط كل المشاريع الشغلية التراجعية ومنها على الخصوص تلك المتعلقة بالقانون التكبيلي للإضراب، وقانون مسخ النقابات وقانون الإجهاز على الوظيفة العمومية امتثالا لتوصيات المؤسسات المالية الدولية.

- تحيتها العالية لمعتقلي حراك الريف وعائلاتهم على صمودهم في معركتهم العادلة من أجل انتزاع حقوقهم المشروعة؛ كما تحمل الدولة المخزنية المسؤولية عن تدهور وضعيتهم الصحية جراء ظروف اعتقالهم، كما تطالب بإطلاق سراحهم الفوري والاستجابة لمطالب ساكنة الريف المشروعة.

- إدانة الاعتقال التعسفي التي تعرض له المناضل أحمد ويحمان بأرفود إثر احتجاجه على التطبيع مع الكيان الصهيوني من خلال السماح لشركة صهيونية بالمشاركة في المعرض الدولي للتمور بنفس المدينة، ومطالبتها بإطلاق سراحه فورا لأن متابعته قضائيا تعد مسا بمشاعر الشعب المغربي الذي يعتبر المسالة الفلسطينية قضية وطنية.

- التنديد باعتقال مغني الراب 'لكناوي' اثر بثه وآخرين لأغنية شعبية جريئة بعنوان " عاش الشعب" ومتابعته قضائيا بتهمتي 'إهانة موظفين عموميين وإهانة هيئة ينظمها القانون'، والمطالبة بإطلاق سراحه.

- تضامنها مع ساكنة كافة البوادي التي تضررت من خصاص في الموارد المائية سواء للشرب أو الري نظرا لنضوب بعض الينابيع وتراجع مهول في حقينة بعض السدود كما هو حال "سد ابن تاشفين" حيث تم إصدار قرار يقضي بإيقاف تزويد حوض ماسة بمياه الري.

- تضامنها مع الجماهير الشعبية في العراق ولبنان والجزائر المناضلة لأجل التخلص من الأنظمة الطائفية والعسكرية وفسح

الطريق لإقامة دول مدنية ديمقراطية يكون فيها الشعب مصدر كل السلطات.

- اعتزازها باسترجاع الشعوب لجرأة المبادرة والمضي على طريق التحرر وقلب موازين لصالح الفئات الشعبية كما حصل في العديد من البلدان ومنها: الاكواتور، الشيلي، والأرجنتين؛ وكذلك أيقاف الهجوم الرجعي في كل من بوليفيا وفنزويلا

الرباط في: 03 نونبر 2019

شبيبة النهج الديمقراطي تدعوا إلى مناهضة مشروع قانون المالية 2020

تدارس المكتب الوطني في اجتماعه العادي ليوم السبت 2 نونبر 2019، أهم المستجدات الوطنية والإقليمية والدولية وسجل ما يلي:

يعبر عن تضامنه مع النضالات والهبات الشعبية التي تعرفها المنطقة في كل من لبنان والعراق والسودان والجزائر ضد الأنظمة السياسية الطائفية أو العسكرية وما انتجته من اختيارات اقتصادية واجتماعية كرست الفقر والبطالة والتهميش، ويعتبر أن هذه الانتفاضات هي استمرارية للسيرورات الثورية التي عرفتها المنطقة منذ 2011، وأنها لن تتوقف إلا بتسليم كامل السلطة والثروة للشعوب الثائرة.

يعتبر أن النموذج التنموي الجديد الذي يجري الحديث عنه رسميا ليس سوى تكريسا لدعائم نظام الرأسمالية التبعية المخزني، ويؤكد أن لا تنمية حقيقية في ظل نظام المخزن العائق امام تطور المجتمع المغربي وفي ظل التبعية للدوائر الامبريالية.

يعلن عن تضامنه التام مع نضالات الشبيبة المغربية المتمثلة حاليا في حركة المعطلين وحركة شباب/ات الشغيلة التعليمية أساسا التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وفي نضالات الحركة الطلابية، ويدعو إلى توحيدها في إطار جبهة شبيبية ضد القمع والبطالة والخوصصة والهشاشة.

يعلن رفضه التام لمشروع قانون المالية لسنة 2020 لما يتضمنه من بنود خطيرة كالتسريع في عمليات الخوصصة وإعفاء الشركات من الضريبة مقابل الزيادة في نسبتها على الدخل وعلى القيمة المضافة وأيضا في تعميم أنظمة الشغل المرنة(التعاقد) ورفع الدعم عن المواد الأساسية الشيء الذي سيؤدي بعموم الجماهير الشعبية إلى مستنقع الفقر والبطالة والهشاشة، ويدعوا كل المكونات الشبيبية المناضلة إلى إطلاق حملة نضالية وطنية موحدة لمناهضة مشروع قانون المالية لسنة 2020.

يدين بشدة توقيف ومتابعة لكناوي عضو مجموعة الراب (ولد الكرية والزعر ولكناوي) على خلفية أغنيتهم الأخيرة المعبرة عن المآسي التي يعيشها الشعب المغربي وشبابه الكادح، ويطالب بوقف المتابعة ويدعو سائر المناضلين/ات الغيورين على حرية التعبير والرأي إلى تكثيف التضامن مع الموقوفين.

مطالبته بإطلاق سراح كافة معتقلي حراك الريف فورا دون قيد أو شرط، والاستجابة لمطالب الحراك ومحاكمة المتورطين في الفساد ونهب المال العام دون الإفلات من العقاب ومهما كانت مسؤولياتهم.

تثمينه للمبادرات الوحدوية الأخيرة للقوى التقدمية والديمقراطية في العديد من واجهات الصراع، آخرها تأسيس الائتلاف الديمقراطي لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفك الحصار عن الريف.

عن المكتب الوطني
الرباط في 2 نونبر 2019

لا بديل عن المقاومة الشعبية

شتوكة ايت بها

عمال وعاملات شركة روزا فلور في اعتصام احتجاجا على توقف العمل بالشركة

دخل عمال وعاملات شركة روزا فلور في اعتصام امام مقر الشركة بدوار اكرام جماعة ايت اعميرة اقليم اشتوكة ايت باها احتجاجا على عدم استئناف المشغل للعمل خلال هذا الموسم دون ان يحدد مستقبل ومصير العمال والعاملات بهذه الشركة .مما عرض المئات من العاملات والعمال للتشريد والوقوع في الازمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية .

وجذير بالذكر أنه تم عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات على مستوى مندوبية التشغيل ووعلى مستوى عمالة الاقليم دون تحقيق اي نتيجة لصالح العمال والعاملات ماعدا ربح المزيد من الوقت من طرف الباطرون وانتهاج اسلوب المماطلة والضغط على الدولة للحصول على مزيد من الدعم.

ومن خلال الزيارة التضامنية التي قمنا بها كنهج ديمقراطي للمعتصم صبيحة هذا اليوم الاثنين 4 نونبر 2019 فقد وقفنا على حجم المأساة والمعاناة التي يعاني منها هؤلاء العمال والعاملات نذكر منها:

- وضعيات عاملات مسنات يتراوح عمرهن ما بين 62 سنة و70 سنة ولم يحلن على التقاعد بحكم انهن لم يصلن بعد الى العدد الكافي للايام المصرح بها(3240 يوم عمل) لدى CNSS رغم اشتغالهن لما يفوق 25 سنة .

- الحالات المرضية التي تعاني بسبب عدم الاستفادة من خدمات التغطية الصحية التي لايؤديها المشغل منذ 5 سنوات رغم اقتطاع نسبتها من اجورهن مما يعد خيانة للامانة.

- الوضعية الصعبة لعائلات اعتصمت رفقة ابنائها (حالة رضيع لم يتجاوز عمره ثلاثة أشهر يشارك في الاعتصام)

-وضعية نساء حوامل ومريضات بارتفاع الضغط والسكري يشاركن في الاعتصام رغم وضعهن الحرج.

- قطع الكهرباء والماء عن السكن الخاص بالعاملات القاطنات بداخل محطة التلفيف ،لما يزيد عن 20 سنة بل حرمانهن من الدخول اليه خلال بداية اكتوبر الجاري لولا احتجاجهن واعتصامهن.

لذلك على القوى الحية المناضلة بالاقليم دعم معركة هؤلاء العمال والعاملات وابداع اشكال نضالية في مستوى الرد على غطرسة واستغلال الباطرون وعلى تواطؤ السلطات الاقليمية وحمايتها للباطونا الاستغلالية وفي ظل تشردم العمل النقابي وتقاعسه عن تسطير برنامج نضالي حازم.

الرباط

الجمعية تدين القرارات العدوانية لمندوبية إدارة السجون ضد معتقلي حراك الريف وتطالب بإطلاق سراحهم

لمكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الانسان يدين القرارات العدوانية والانتقامية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ضد معتقلي حراك الريف ويجدد مطالبته بإطلاق سراحهم وكافة المعتقلين السياسيين

بينما ينتظر المعتقلون السياسيون على خلفية حراك الريف وعائلاتهم، ومعهم الرأي العام الوطني والدولي، ما سيتم اتخاذه من خطوات بخصوص ما فضحه تصريح المعتقل السياسي ناصر الزفزافي من التعذيب الخطير وضروب المعاملة المهينة والمذلة التي تعرض

لها، وصلت - حسب تصريحه - حد الاغتصاب والتحرش الجنسي والتهديد والأفعال الحاطة بالكرامة، تقدم المندوبية العامة للسجون على اتخاذ قرارات انتقامية وعدوانية تكرس نفس منطق التهديد والترهيب والاعتداء النفسي والجسدي، وتصطف من خلالها إلى جانب المتهمين بالتعذيب والممارسات المهينة والمذلة التي فضحها المعتقل السياسي ناصر الزفزافي.

إن قرار المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج القاضي بتشتيت المعتقلين السياسيين على خلفية حراك الريف على سجون المغرب، ووضعهم في زنازن انفرادية، ومنعهم من الزيارة العائلية ومن التواصل الخارجي لمدة 45 يوما، وتعليلها لهذا القرار التعسفي من خلال بلاغها على أنه أتخذ على إثر تصريحات المعتقل السياسي ناصر الزفزافي، ليجعل منه فعلا سلوكا منتهكا لحقوق هذا المعتقل السياسي، ومكرسا لسياسة الإفلات من العقاب، ومشجعا على الممارسات المخالفة للقانون إبان الاحتجاز، يستهدف الانتقام ممن يفضح التعذيب ويطالب بالإنصاف. وتتحمل المندوبية العامة لادارة السجون كامل المسؤولية عن تبعات إجراءاتها الانتقامية اتجاه معتقلي حراك الريف، إلى جانب المؤسسات المعنية بحقوق الانسان التي لم تف بالتزامها بتجميع هؤلاء المعتقلين وتقريبهم من عائلاتهم.

إن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهو يجدد تضامن الجمعية مع المعتقل السياسي ناصر الزفزافي وكل معتقلي حراك الريف الذين تعرضوا للتعذيب والمعاملة المهينة والحاطة من الكرامة الإنسانية، فإنه:

1. يعبر عن إدانته الصارخة للقرارات الانتقامية للمندوبية العامة للسجون القاضية بتشتيت المعتقلين السياسيين على خلفية حراك الريف على سجون المغرب، ووضع بعضهم في زنزانة انفرادية عقابية (الكاشو)، باعتبارها قرارات تستهدف إخراس كل صوت يفضح التعذيب ويطالب بمحاسبة مرتكبيه، ولا تتوقف عند المعتقلين بل تنصرف لمعاقبة وتعذيب عائلاتهم بحرمانها من زيارة أبنائها ؛

2. يطالب بفتح تحقيق عاجل في ما جاء في تصريح المعتقل السياسي ناصر الزفزافي وتحديد المسؤوليات بخصوص ما تضمنه من أفعال تشكل دستوريا وقانونيا ودوليا جرائم خطيرة تستوجب معاقبة مرتكبيها المباشرين وغير المباشرين وجعل حد لإفلات الجناة من العقاب؛

3. يذكر بالشكاية التي وضعتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أمام السيد الوكيل العام لدى محكمة النقض بالرباط، بخصوص التعذيب الذي تعرض له معتقلو حراك الريف، والتي جاء تصريح المعتقل السياسي ناصر الزفزافي تعزيزا لها، ويطالب بتحريكها وإجلاء الحقيقة بشأن ما تضمنته من معطيات موثقة حول جرائم التعذيب وتطبيق القانون بشأنها ؛

4. يجدد مطلب الجمعية بإطلاق سراح معتقلي حراك الريف وكافة المعتقلين السياسيين بلادنا ويهيب بكل القوى الحقوقية والديمقراطية بالتحرك لفضح السياسة الانتقامية للمندوبية العامة للسجون ضد المعتقلين السياسيين، وخصوصا معتقلي حراك الريف، وتقوية النضال وتكثيف الجهود من أجل المطالبة بالإفراج عنهم وعن كافة المعتقلين السياسيين ببلادنا.

عن المكتب المركزي
الرباط، في 4 نونبر 2019

مراكش

فرع المنارة للجمعية : يثير معاناة مرضى القصور الكلوي

تابع فرع المنارة مراكش للجمعية المغربية لحقوق الانسان، بإستنكار شديد الأوضاع الصحية المأساوية للعديد من المواطنات والمواطنين من مرضى القصور الكلوي، حيث شهد يوم 29 أكتوبر 2019 المستشفى الجهوي إبن زهر (المامونية)، وبالضبط مركز تصفية الدم الذي عرف احتجاجات بسبب تذمر المرضى المصابين بالقصور الكلوي و المستفيدين من حصص تصفية الدم بمركز التصفية التابع للمستشفى الجهوي ، والحرمان من العلاج ، بسبب الأعطاب التقنية المتكررة للآت التصفية الدم. وقد جاء على لسان المرضى المصابين بالفشل الكلوي ان عمر أجهزة التصفية تجاوز 11 سنة،و برغم من الإصلاحات المتكررة إلا أن الأجهزة دائما معطلة نظرا لتجاوزها مدة الخمس سنوات -05- (amortissement) وفي نفس اليوم اجتمع عدد من المتضررين مع المديرية الجهوية التي اكد لهم ان المستشفى سيتوصل ب 7 أجهزة لتصفية الدم وعدد من الأسرة بداية شهر دجنبر 2019 . إننا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة مراكش، اذ نستنكر بشدة التماطل والتنصل من تقديم خدمات صحية جيدة ومتواثرة وشاملة لمرضى القصور الكلوي نعلن مايلي :

× / مطالبتنا بالإسراع للحد من معاناة مرضى القصور الكلوي، وتوفير قاعات لتصفية الدم حسب الشروط والمواصفات المعمول بها من نظافة، تهوية ،أسرة، أغطية و مراحيض و توفير كذلك الأطر الطبية و الأطر المساعدة لتشغيل مراكز أخرى قادرة على استيعاب المواطنين و المواطنات الذي يعانون من هذا المرض المزمن.

× / نؤكد في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة مراكش ان الحق في الصحة يستلزم ولوج كل المرضى للعلاج فعليا و واقعيا و رفع جميع اشكال العراقيل التي تعيق الاستفادة من العلاج.

× /نعتبر ان الحق في الصحة و العلاج و التغطية الصحية من مسؤولية الدولة وفقا لتعاهداتها و إلتزاماتها الوطنية و الدولية.

× / نطالب بالإسراع للحد من معاناة مرضى القصور الكلوي نظرا لما له من تبيعات خطيرة على صحة المصاب في المدى القصير و التسريع بتوفير البنية التحتية و الخدمات الأساسية المرافقة للعلاج وتمكنيهم دون تأخير من حصص تصفية الدم " دياليز" حفاظا على صحتهم و ضمانا لحقهم في الحياة و العيش.

× / نجدد مطلبنا القاضي بتحمل الدولة لمسؤوليتها في توفير الخدمات الصحية لمرضى القصور الكلوي مجانا خاصة لحاملي بطاقة راميد والفئات الهشة والفقيرة ،ووقف معاناتهم والتعجيل بتسهيل الولوج للعلاج للمسجلات والمسجلين في لائحة الانتظار الطويلة.

عن المكتب بتاريخ 02 نوفمبر 2019

موظفو التكوين المهني يعتصمون أمام "الإدارة العامة" للتنديد بسياسة "نكث العهود"

عرف مؤسسات التكوين المهني بالمغرب إضرابا طيلة يومي الاثنين و الثلاثاء 4 و5 نونبر الجاري.

ودخل عشرات الأساتذة، اليوم الاثنين، في اعتصام أمام مقر الإدارة العامة للتكوين المهني بالدار البيضاء مرفوقا بإضراب عن الطعام.

وأعلنت التنسيقية المستقلة للموظفين حاملي الشواهد غير المحتسبة بمكتب التكوين المهني في بلاغ سابق لها، ان اضرابها يأتي احتجاجا على تنصل الإدارة من اتفاق 22 يوليوز وتجاهلها لمطالبهم.

وعبرت التنسيقية، عن استيائها مما وصفته بـ "سياسة الهروب إلى الأمام والتنصل من الاتفاقيات، التي تنهجها الإدارة العامة"، مشيرة إلى أن الإدارة العامة لمكتب التكوين المهني، "لا تملك أدنى نية لحل ومعالجة الوضع المتأزم للموظفين حاملي الشواهد غير المحتسبة، رغم تعبيرهم في مناسبات عديدة عن استعدادهم الكامل لحل الملف بشكل سلمي".

ويطالب حاملو الشواهد غير المحتسبة بالتكوين المهني، بتسوية وضعيتهم واحتساب شواهدهم، وتعويضهم بأثر رجعي.

كما يأتي الإضراب للمطالبة بتوحيد العطل مع قطاع التربية والوطنية وتقليص ساعات العمل.

مسيرة أكال بالدار البيضاء: مصلحة آدرار فوق كل اعتبار

يمر الحراك المدني والاجتماعي حول قضية الأرض (آكال) بمناطق سوس – ماسة، هذه الأيام، بمرحلة مفصلية من تاريخه، خاصة مع استمرار الدولة في تجاهل مطالب الساكنة من خلال تمادي المندوبية السامية للمياه والغابات في الإصرار على تنزيل الظهائر الاستعمارية الرامية لسلب الأراضي وتعنت وزارة الفلاحة في تنفيذ القانون الجائر 113/13 وتزايد اعتداءات الرعاة الرحل على الأرواح والممتلكات، تحت صمت وتواطؤ السلطات المعنية جهويا إقليميا ومحليا...

هذا، وقد اشرنا في تقييم

سابق لمسيرتي الرباط والدار البيضاء، إلى تمادي الجهات المعلومة في سياسة خلط الاوراق بغية شق الصفوف وزرع البلبلة وسط ساكنة أدرار لتمرير المخططات الجهنمية الهادفة لسلب الأراضي ونهب الثروات وهضم حقوق وكرامة المواطنين في ظل السياسة العامة المنهجة لإقصاء وتهميش جهة سوس ماسة عموما ....

ومن أجل قطع الطريق على كل هذه المؤامرات، المعروفة المصدر والأهداف، وبمناسبة الدعوة لمسيرة 8 دجنبر بالدار البيضاء، نؤكد، مرة أخرى، على ضرورة تجاوز الخلافات الظرفية وبذل كل الجهود لإعادة لم الصفوف بين التنسيقيات من اجل الحفاظ على الوحدة النضالية لما فيه مصلحة ساكنة آدرار....

وبهذا الخصوص، نود تسجيل ما يلي :

– التنويه بموقف تنسيقية "آكال" الداعي لتنظيم مسيرة شعبية يوم 8 دجنبر بمدينة الدار البيضاء؛

– الإشادة بالموقف الأخير لتنسيقية آدرار من التحفيظ الجماعي، هذا الموقف الذي يبدد كل لبس او غموض ويؤكد اصطفافها الى جانب المطالب العادلة للمواطنين؛

– دعوة إخواننا في تنسيقية آدرار إلى استحضار المصالح العليا للساكنة وتجاوز كل الحزازات، حفاظا على وحدة الصف النضالي الامازيغي من اجل قضية الأرض والثروة؛

– مناشدة كل الإطارات الديمقراطية الفاعلة والهيئات الحقوقية والجمعيات التنموية بمختلف ربوع الوطن للتضامن والمشاركة المكثفة؛

– نقترح على تنسيقية « آكال » توجيه نداء إلى كل التنسيقيات والجمعيات قصد الإنخراط في مختلف اشكال التعبئة للمسيرة بالشكل الذي يرونه ملائما، ولو بشعارات نضالية خاصة، تتمحور حول المطالب الأساسية للساكنة، التي لا تقبل المساومة او التفويت؛

– فتح المجال أمام كل الهيئات والتنسيقيات والفعاليات المناضلة للمشاركة في تكوين مختلف اللجن التنظيمية المشتركة المتعلقة بضبط وتتبع مجريات المسيرة .

امصري عبدالقادر، فاعل جمعوي من تاسريرت

في ذكرى الشهيد/ الشهداء
شهادة المصطفى براهمة في الذكرى 34 لاستشهاد أمين التهاني

من الصعب تقديم شهادة عن شهيد ضحى بأغلى ما لديه أي تضحيته بحياته،من أجل مبادئه وقضايا شعبه وليس كافيا التعبير عن شهادة في حقه ،خصوصا عندما يتعلق الأمر برفيق درب وصديق حميم ،لأنني أدرك مسبقا بجسامة المسؤولية في القول ،لأنه مهما حاولت مجاهدة النفس في ذلك ،لن أفيه حقه .

مناسبة ذلك هو ما أحاول تذكره من خلال حديث جرى بيني وبينه حول تعاملنا مع الشهداء ،ففي تقديره ليس صحيحا المغالاة في ذكر مناقب الشهداء حتى يبدون كأشخاص خارقين للعادة ويتمتعون بطاقات تفوق طاقات البشر الطبيعية وربما بخصال قلما تتوفر في البشر ،الشيء الذي قد يثبط عزيمتهم ،لكن في نفس الوقت عبرنا عن قناعة مشتركة وهي ضرورة استحضار تضحيات الشهداء ومسيرتهم النضالية حتى يكونوا قدوة وملهما لمن يحمل مشعل النضال من أجل الحرية والكرامة لأبناء هذا الوطن .

من هذا الباب سوف أتحدث عن الشهيد التهاني أمين .

إنه ينتمي إلى الجيل الثاني لحركة اليسار الجديد، ولد في مدينة وجدة من داخل عائلة عريقة في النضال الوطني ،وبهذه المدينة أمضى تعليمه الابتدائي والثانوي وبها أيضا بدأ مسيرته النضالية عبر مشاركته في إضرابات التلاميذ مع مطلع السبعينيات .

التحق بالمدرسة المحمدية للمهندسين سنة 1974 ،تعرفت عليه بمناسبة تنظيم أنشطة الاستقبال التي كانت تنظمها جمعية المدرسة المحمدية للمهندسين للطلبة الجدد. وكانت تشتمل على ندوات حول الاتحاد الوطني لطلبة المغرب للتعريف بتاريخه وأهدافه وللتعبئة من أجل النضال من أجل رفع الحظر عنه، وكذا ندوات حول القضايا الوطنية والقومية .

أثار الشهيد التهاني أمين انتباه الرفاق لوعيه الوقاد وإدراكه المبكر لمثل هذه القضايا، ومنذ ذلك الحين بدأت مسيرتنا المشتركة.

-ساهم الشهيد في تأسيس مجالس النضال في السرية سنة 1974 وفي توزيع نشرة 4مايو السرية،

-ساهم في تأسيس تيار الطلبة الديمقراطيين سنة 1975 وفي توزيع نشرة 24 يناير.ذلك التيار الذي سيحمل منذ المؤتمر الوطني السادس عشر لاتحاد طلبة المغرب اسم الطلبة القاعديين،

خلال هذه الفترة ،بالإضافة إلى نشاطه السياسي بالرباط مع منظمة إلى الأمام ،لعب الشهيد دورا كبيرا في النشاط الجماهيري الطلابي حيث ساهم في إدارة وتنشيط لجنة فلسطين ،وترأس إدارة الأسابيع الثقافية التي كانت تنظمها جمعية المدرسة المحمدية للمهندسين في إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ،وفي ظل الحظر تحمل مسؤولية الكتابة العامة ثم رئاسة جمعية المدرسة المحمدية للمهندسين ،وساهم في تأسيس وإدارة التنسيق الطلابي بين المدارس والمعاهد العليا،ثم بينها وبين الكليات المتوفرة على تمثيلية ،كل هذا إبان الحظر ومن أجل رفع الحظر عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

وبعد رفع الحظر ساهم في التنسيق الطلابي من أجل التهييء للمؤتمر السادس عشر ،وفي هذا الإطار كان يجوب المدن المغربية للاتصال بأعضاء قيادة المؤتمر الخامس عشر لاتحاد الوطني لطلبة المغرب ،ولحثهم على تحمل المسؤولية في التهييء للمؤتمر السادس عشر.

وبعد تخرجه من المدرسة المحمدية للمهندسين سنة 1980 ضمن الفوج السابع عشر الذي لم يطلق عليه اسم بخلاف لمن سبقوه بسبب عدم رضي السلطة عليه ،وللتذكير تمت عسكرة المدرسة المحمدية للمهندسين سنة 1981 وثم حظر نشاط جمعيتها ،فتم إبعاده إلى مدينة الرشيدية في إطار الخدمة المدنية ،لكنه حول هذا الإبعاد إلى مكسب حيث تابع نشاطه السياسي وعمله الجماهيري بتلك المنطقة بالإضافة إلى مسؤوليته السياسية بارتباط مع مناطق أخرى،وهو ما كان يفرض عليه التنقل ذهابا وإيابا بين الرشيدية ومدن الشمال .

وكان الشهيد يؤدي مهامه بثبات وصبر وإخلاص رغم كل الصعاب ورغم وضعه الصحي ،فقد كان مصابا بمرض الربو ،وكانت تأتيه النوبات بين الفينة والأخرى وفي بعض الأحيان خلال سفره لإنجاز مهامه السياسية .لقد كان الشهيد يدرك المخاطر المحدقة بتلك المهام ،في تلك الشروط ،لكنه كان يصر على إنجازها وعلى استعداده لتحمل المسؤولية.

التحق الشهيد سنة 1982 بشركة لاسمير لتكرير البترول بالمحمدية ،وهناك عزز العمل النقابي في إطار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وتابع نشاطه السياسي وساهم في التهييء للندوة الوطنية لمنظمة الى الأمام في فبراير من سنة 1983وانتخب عضوا في قيادتها .

تابع نشاطه السياسي وعمله الجماهيري بهذه المدينة الى أن اعتقل سنة 1985 وسيق الى المعتقل السري السيئ الذكر :"درب مولاي الشريف" فعذب ومن ضمن وسائل تعذيبه حرمانه من الرشاشة المضادة لأزمات مرض الربو واضطر الجلادون الى نقله للمستشفى لكن بعد فوات الأوان حيث لفض أنفاسه الأخيرة في 5/6نونبر.

طيلة مسيرته النضالية وطيلة الفترة التي عرفته فيها كان الشهيد صبورا ذا قدرة كبيرة على تحمل المشاق ،فكما أسلفت كان يسافر من الرشيدية إلى مدن الشمال مرورا بالدار البيضاء والرباط لإنجاز مهامه النضالية ،ولم يكن يتلكأ أو يتردد وكلما كان رفاقه يطرحون ضرورة تخفيف العبء عليه كان يرفض.

كان الشهيد أيضا رجل حوار عرف كيف ينسج العلاقة مع مناضلي وأطر مختلف القوى الديمقراطية في القطاع الطلابي وخارجه ،وكان بحق دينامو التنسيق الطلابي إبان الحظر من أجل رفعه ومن أجل التهييء للمؤتمر السادس عشر.

اكتسب الشهيد خبرة كبيرة في التنظيم وبفضله وباقي رفاقه ،استطاع تيار الطلبة الديمقراطيين أن يصبح في فترة وجيزة تيارا جماهيريا وازنا في القطاع الطلابي ،أنتج العديد من الأطر الجماهيرية التي تستمر في النضال وتعزز صفوف المنظمات الجماهيرية بما في ذلك الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بعد فترة القطاع الطلابي .

كان الشهيد ذا نظرة ثاقبة وفكر نقدي يرفض الأكليشيهات والأفكار الجاهزة ،لعب دورا كبيرا في تجديد وتطوير فكر وممارسة حركة اليسار الجديد بصفة عامة من خلال علائقه وكان مرنا سواء في صياغة الموقف والدفاع عنه أو في تصريفه ،كما كان ضد التقوقع والانعزال والتكوين ألحجراتي ،كان رجل العمل الجماهيري والنضال في الساحة الجماهيرية وفي أحلك الظروف وفي ظل القمع الأسود استطاع رفاقه تنظيم حملات الدعاية والتحريض ضد غلاء المعيشة ،ذلك الغلاء الذي سيكون شرارة الانتفاضات الشعبية المتعددة.

كان الشهيد صاحب المهمات الصعبة ذا قدرة فائقة على التخطيط والتنفيذ ،ففي ظل حملة القمع والمطاردات البوليسية التي أعقبت انتفاضة يناير 1984 المجيدة ،استطاع تنظيم إخفاء ثم ترحيل خارج الوطن المناضلين المطاردين رغم حواجز التفتيش .

حقيقة كان التهاني شخصا رقيقا ولطيفا ويعرف كيف يفرح لكن الجلادين لم يتركوه يفرح بعيد الميلاد الأول لابنه أيمن ،سقط شهيدا في ساحة الشرف ومهما قلت عنه فلن أو قاله غيري عنه فلن نفي الشهيد حقه ،يكفيه شهادة أنه استشهد من أجل الوطن.

الإمعان في تعذيب معتقلي حراك الريف انتقام لصمودهم

الحسين لهناوي

في محاولة يائسة أخرى، أقدم النظام على الإمعان في تعذيب قادة حراك الريف المعتقلين بتشتيتهم على عدة مواقع سجنية وإيداعهم الكاشو لمدة 45 يوما انتقاما لصمودهم البطولي، وتكسيرهم لكافة محاولاته التي باشرها العديد من أذنابه ومرتزقته، من مؤسسات وأفراد، للضغط عليهم وعلى عائلاتهم للتنازل عن المطالب المشروعة لمنطقتهم والتي كان لهم شرف رفعها عالية، بعيدا عن مختلف الوسائط بأشكالها المتعددة.

إن البيان الرسمي لمندوبية السجون، يعد سابقة في تاريخ الاعتقال السياسي بالمغرب. فالقصد منه هو استفزاز مشاعر عائلات هؤلاء المعتقلين والضغط عليهم ليتنازل المعتقلون عن المطالب الشعبية التي من أجلها تم تلفيق تهم واهية لهم والحكم عليهم بسنوات وصلت 20 سنة. فالإضرابات عن الطعام لمدة فاقت 45 يوما بالنسبة لنبيل احمجيق ومدد مختلفة بالنسبة للمعتقلين الآخرين، جعل النظام يضاعف من قوة التضييق على هؤلاء القادة الصامدين، خصوصا بعد التعاطف الكبير الذي أصبحوا يحضون به داخل المغرب وخارجه. وما حجم المسيرة التي تم تنظيمها بباريس خلال أواخر شهر أكتوبر إلا مثال ساطع على التعاطف الشعبي الكبير الذي أصبح يقض مضجع النظام في قضية المعتقلين السياسيين.

ولا يمكن استبعاد عملية إحراق العلم، من طرف بلطجيته إلا محاولة لصرف الأنظار عن هذا التعاطف العارم والمتنامي يوما بعد يوم. إن ظاهرة تشتيت المعتقلين السياسيين هي من شيم النظام المخزني، فقد نفذها على معتقلي الحركة الماركسية اللينينية أواخر السبعينات من القرن الماضي، لكن صمود هؤلاء القادة أفشل خطته البئيسة، حيث استطاعوا أن يحققوا تجميعهم في السجن المركزي بالقنيطرة وعلى الخصوص أجبروا النظام على الاعتراف بهم كمعتقلين سياسيين بعد أن كان يعتبرهم معتقلي الحق العام. هذا الاعتراف، طبعا هو نتيجة لنضالات العائلات والقوى الديمقراطية داخل المغرب وخارجه. واليوم يعيد النظام خطته التشتيتية للمعتقلين، بنفس الأهداف ونفس المرامي.

الوضع الراهن والنضال من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين

من المعلوم أن الوضع الراهن يتميز بالمزيد من ارتماء النظام في أحظان الامبريالية والائتمار بأوامر مؤسساتها المالية: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بحيث أصبحت المديونية تفوق 84 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعني ارتهان مستقبل الأجيال الصاعدة لسياسة هذه المؤسسات.

هذه السياسة تنبني، كما هو معروف، على المزيد من التقشف وإغناء الرأسمال الكبير المحلي والأجنبي وتفقير السواد الأعظم من الجماهير الشعبية بما فيها الطبقات الوسطى. وهو ما يتم ترجمته عبرالتدمير المنهج للقطاعات العمومية بهدف تفويتها إلى الرأسمال الخاص. وفي هذا المخطط يندرج القضاء على المدرسة العمومية والتعليم العمومي، وكذلك تخريب قطاع الصحة العمومية والتخلي التدريجي للدولة عن كافة الخدمات الاجتماعية. لكن في نفس الوقت، يتميز هذا الوضع الراهن بتنامي النضالات الاجتماعية لمختلف القطاعات الإنتاجية ومختلف الفئات الشعبية المتضررة من السياسات التفقيرية والإقصائية المنتهجة. وبطبيعة الحال، ليس للنظام ما يقدمه إلا إشاعة القمع والتضييق بهدف ترهيب الجماهير الشعبية. ويتجلى هذا التوجه من خلال قانون المالية لسنة 2020 الذي لا يحتوي إلا على التقشف وبيع ما تبقى من مكتسبات الشعب للرأسمال الخاص. كما أن أغلب مناصب الشغل المبرمجة هي مخصصة في مجملها لتوظيف المزيد من أجهزة القمع. كل هذه النضالات تؤشر على مستوى وعي الجماهير الشعبية بإدراك أن السبب الرئيسي في معاناتهم هو سياسة النظام. وضمن هذا الوعي، يندرج النضال من أجل المطالبة بإطلاق سراح قادة حراك الريف المعتقلين وكافة معتقلي الرأي القابعين في زنازن الذل والعار.

فالنضالات التي تم تنظيمها من طرف القوى الديمقراطية والحية بالتنسيق مع عائلات المعتقلين، منذ اعتقالهم والحكم عليهم بأحكام جائرة بمدد وصلت 20 سنة لبعضهم، رغم الصعوبات التي عرفتها بسبب الحسابات السياسوية، باتت اليوم تعرف فرزا حقيقيا فيما بينها لتلفظ كل المتربصين المرتبطين بأجندة النظام والمشوشين على المسيرة النضالية المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين والتفاوض معهم على تحقيق المطالب الشعبية المشروعة التي ضمنوها في ملفهم المطلبي. فتشكيل "الائتلاف الديمقراطي من أجل إطلاق سراح المعتقلين ورفع العسكرة عن الريف" الذي يضم 22 هيئة سياسية وحقوقية وجمعوية، يشكل، بكل تأكيد، بداية الطريق للضغط المتواصل على النظام من أجل إطلاق السراح الفوري للمعتقلين وإبطال كل التهم الملصقة بهم، لأنهم من خيرة الشباب الممثل للجماهيرالشعبية، والرافع لمطالبها المشروعة في الحرية والكرامة والعيش الكريم، في هذه المنطقة المنكوبة والمهمشة منذ عدة سنوات. أما نضالات الجالية المغربية بالدول الأوروبية التي تتواجد فيها نسبة هامة من سكان الريف، فرغم اختراقها من طرف الجمعيات المرتبطة بالنظام والتي تتشكل كلها من المخبرين المولين، فمناضلاتها ومناضليها الصادقين، بدورهم واعون بهذا الاختراق ويبذلون جهودا مضاعفة لعزل هؤلاء العملاء وفضحهم.

وما حجم المسيرة التي تم تنظيمها بباريس خلال أواخر شهر أكتوبر إلا مثال ساطع على التعاطف الشعبي الكبير الذي أصبح يقض مضجع النظام في قضية المعتقلين السياسيين. ولا يمكن استبعاد عملية إحراق العلم، من طرف بلطجيته إلا محاولة لصرف الأنظار عن هذا التعاطف العارم والمتنامي يوما بعد يوم.

الاعتقالات السياسية إحدى البوابات لتحرر الشعوب

إن مسألة تحرير المعتقلين السياسيين، شكل ومازال يشكل حجر الزاوية للإيذان بانعطافة شعبية عارمة تبرهن عن النضج الشعبي والوعي بأسباب فقره وتهميشه، لكن يلزمها توفير قيادة جذرية مبدئية وشجاعة، قيادة مرتبطة، أشد الارتباط بهموم تحرير الجماهير الشعبية من قبضة الكتلة الطبقية السائدة وكيلة الشركات العبرة للقارات، في أفق تقرير الشعب المغربي لمصيره والتحكم في قراراته السيادية. فكل الظروف الموضوعية متوفرة اليوم لتحقيق هذه الانعطافة التي سيطلق شرارتها معتقلونا الشرفاء. إن قادة حراك الريف المجيد المعتقلين في سجون النظام، يصنعون التاريخ بصمودهم البطولي، ويكسرون محاولات النظام الهادفة إلى تركيعهم، وفي نفس الوقت يفندون المغالطات والهجمات الموجهة لهم أثناء الحراك، والتي كان القصد منها إضعاف هذا الحراك تحت مبررات متعددة.

فالتاريخ سيسجل لهم بمداد الفخر صمودهم ويستحقون منحهم وسام شرف الدفاع عن المطالب الشعبية لساكنة هذه المنطقة المهمشة والمعسكرة منذ عدة سنوات.

الأحزاب الإدارية كائنات سياسية مصطنعة لاجهاض المطالب الديمقراطية

بعد "إعلان الاستقلال" لم يكن المغرب يتوفر سوى على تنظيمين سياسيين أساسيين، تشكلا في صيرورة الصراع من أجل الاستقلال وهما حزب الاستقلال والحزب الشيوعي. ومنذ تلك الفترة حتى الآن تشكلت "أحزاب من نوع آخر" كان لإدارة الدولة وخاصة لأجهزتها المخزنية دور واضح في تفريخها ودعمها إلى أن أصبح عدد تلك الأحزاب اليوم يفوق الثلاثين. تلتقي تلك الأحزاب، بالإضافة إلى وحدة النشأة، في كونها تعبر من خلال برامجها وممارساتها عن مصالح الكتلة الطبقية السائدة. وبالمقابل تشن الأجهزة المخزنية للدولة حملات قمع وحصار ضد كل التعبيرات السياسية للطبقات الشعبية المطالبة بالديمقراطية.

في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي نتناول موضوع نشأة الأحزاب المسماة إدارية ودورها في الصراع السياسي بالمغرب، وذلك من خلال تسليط الضوء على الشروط السياسية التي مهّدت لانبثاق تلك الأحزاب في التاريخ الحديث لبلادنا من جهة، والدور السياسي الذي لعبته وتلعبه في الساحة السياسية بالمغرب من جهة ثانية.

الأحزاب الإدارية كائنات سياسية مصطنعة لإجهاض التحول الديمقراطي

إ . حفيظ

إن الدولة في تعبيرها الديمقراطي البورجوازي – في رأسماليات المركز – تتمثل نفسها كهوية فوق التعبيرات السياسية الحزبية، إنه نوع من "الحياد الصوري" المؤسساتي والقانوني الذي يسمح بتدبير التنافس بين الأحزاب حول الحكم والبرامج، والتي هي في الأصل تعبيرات عن مصالح طبقية قائمة ومشاريع مجتمعية متنافسة ومتحاربة بالأساليب الشكلية للديمقراطية التمثيلية.

أكيد أن الدولة باعتبارها تعبير سياسي عن الطبقة الحاكمة، تعمل على إعادة إنتاج آليات سيطرتها على المجتمع السياسي وأدواته التنظيمية، من خلال التشريع القانوني ومن خلال الإعلام والتوزيع غير العادل للمال العمومي، ومن خلال التعليم وإعادة تربية المجتمع على أسس الثقافة السائدة، التي تقدس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وتقسيم العمل الطبقي (آليات إعادة الإنتاج)، إنها الديمقراطية التمثيلية في بلدان المركز الرأسمالي.

إن هذه الديمقراطية التمثيلية نفسها بدأت تفقد بريقها وجاذبيتها فأصبحت موضوع نقد كبير نظري وعملي (ارتفاع نسب المقاطعة...)، على الماركسيين الانكباب على دراسته، خصوصا وأن الانتخابات أصبحت تقدم في بلدان رأسمالية الأطراف وكأنها الرديف للديمقراطية.

أما في بلدان رأسمالية الأطراف التبعية ومنها بلدنا، فإن الكتلة الطبقية الحاكمة تسلمت مقاليد الحكم في ظل معاهدات لتجديد روح الاستعمار ليتوافق مع مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية خصوصا، حيث نضالات وتطلعات الشعوب للتحرر من الكولونيالية جابت الآفاق في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مدعومة بالمعسكر الاشتراكي آنذاك، وحيث لقنت المقاومة وجيش التحرير المغربي الاستعمار وأعوانه دروسا في إرادة الشعوب.

مباشرة بعد "إعلان الاستقلال" لم يكن المغرب يتوفر إلا على حزبين سياسيين طبيعيين، تشكلا في معمعان الصراع من أجل الاستقلال وهما حزب الاستقلال (بيمينه ويساره) والحزب الشيوعي (بيمينه ويساره)، في مواجهة الاستعمار بسقف الحركة الوطنية. وبما أن النظام المخزني والطبقات السائدة من البورجوازية والإقطاع لم يكن مهيكلا من الناحية السياسية، فقد عمد إلى استعمال "مؤسسات الدولة الحديثة التأسيس"، لتكوين وصناعة الأحزاب المعبرة عن الهوية الطبقية للكتلة الطبقية السائدة أو شرائح منها، باستعمال جهاز الدولة ومؤسساته وقمعه لمواجهة الطبقات الشعبية وتعبيراتها السياسية آنذاك، المطالبة بالديمقراطية والمجلس التأسيسي وبدور سياسي للطبقات الشعبية في الدولة وفي السياسات العمومية والمتمثلة خصوصا في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي استطاع قيادة الحكومة لمدة قصيرة في نهاية الخمسينات (حكومة ع الله إبراهيم)، وهكذا تأسس تباعا :

حزب الحركة الشعبية (MP) سنة 1959 من طرف المحجوب أحرضان وآخرون؛

جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (حزب FDIC) سنة 1963 من طرف رضا كديرة؛

الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية (MPCD) تأسست سنة 1967 من طرف عبد الكريم الخطيب (حزب العدالة والتنمية فيما بعد)؛

التجمع الوطني للأحرار (RNI) سنة 1978 من طرف أحمد عصمان؛

الاتحاد الدستوري (U.C) أسسه المعطي بوعبيد سنة 1983؛

حزب الأصالة والمعاصرة (PAM) تأسس سنة 2008 من طرف فؤاد علي الهمة.

وبطبيعة الحال فقد عرفت بعض هذه الأحزاب انشقاقات وتوابع حزبية أصغر .

ولم تقتصر هذه الصناعة على المرحلة المسماة سنوات الرصاص، بل امتدت إلى المرحلة الحالية عبر استقطاب بعض "النخب اليسارية" الخانعة من التجربة الاتحادية ومن تجربة الشتات الماركسي والراغبة في التموقع ضمن أجندات النظام للاستفادة الوقتية، وذلك من خلال حزب الأصالة والمعاصرة مثلا الذي قصت أجنحته حركة 20 فبراير وفضحت مرامي صناعته.

أو من خلال عمليات تدجين الأحزاب الطبيعية وإدخالها المربع المخزني مثل حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية، أو من خلال الدفع ببعض الأطر المخزنية إلى قيادة أحزاب جاهزة وتحت الطلب وفرضها في الواجهة.

ما يميز الأحزاب المسماة إدارية بشكل رئيسي هو ما يلي :

أولا : أنها أحزاب مخزنية ملكية لا تستطيع بناء تصوراتها وممارساتها السياسية خارج ما يمليه عليها النظام السائد، لهذا فهي تدافع باستماتة عن الملكية التنفيذية، وتسايرها في سياساتها ولا تجادلها فيها لا تصريحا ولا تلميحا، وهي عاجزة عن ذلك لكون المخزن راعيها وخالقها، ولكونها مستفيدة من "الديمقراطية المخزنية /ديمقراطية الواجهة" ومن فسادها وريعها، فهي ليست مطالبة ببذل مجهود نوعي لإقناع الكتلة الناخبة ب"أفكارها" و"برنامجها"، بل إنها لا تتوفر حتى على أفكار وبرنامج خارج ما تمليه عليها الأجهزة التي صنعتها، لأن المخزن هو صانع الخريطة الانتخابية والمتحكم فيها.

ثانيا : أنها أحزاب يمينية متخلفة تفكيرا وأسلوبا، تعبر عن مصالح الطبقة البورجوازية الكبيرة والملاكين العقاريين وكبار بيروقراطيي الدولة وزبنائها الكبار، وتضم في قاعدتها تجار الانتخابات وزبانيتهم، ولا توجد رؤية فكرية موحدة لأعضائها حيث تعتبر الغنيمة والريع لحمتهم العضوية.

ثالثا : أنها أحزاب غير طبيعية صنعها المخزن للحاجة إليها في ظرفيات سياسية معينة لذا فإن وجودها ومحوها رهين بشكل كبير بإرادة المخزن وحساباته في مرحلة ما، وهو قادر على استبدالها أو استبدال وانتقال قيادتها التي تأخذ دائما التزكية منه في كل صغيرة وكبيرة. وهي أحزاب غير قادرة على العيش في مناخ ديمقراطي حقيقي لكونها صنيعة فاسدة ومفسدة أحدثت خصيصا لعرقلة كل نمو أو اصطفاف طبقي حقيقي في المجتمع .

رابعا : أنها أحزاب تعيش من داخل بنيات السلطة ومؤسساتها وأجهزتها ومن المستحيل أن تعيش من خارجها، فالسلطة علة وجودها.

خامسا : أن هذه الأحزاب التي حملت تسميات مختلفة ك"أحزاب الإدارة" و"الدكاكين السياسية" التي كانت معزولة عن المجتمع حصلت على تطبيع مع الأحزاب الوطنية الطبيعية النشأة، التي ساهمت ب"تبييض" صفحتها في المشهد السياسي، من خلال التقاربات والتواطؤات والتحالفات خلال الاستحقاقات الانتخابية، وفي المؤسسات التشريعية والتنفيذية للدولة، خصوصا بعد حكومة التناوب التوافقي.

لهذا فإن النظام المأزوم خلال حركة 20 فبراير، لم يجد أمام الانفضاح الكلي لطبيعة هذه الأحزاب (الإدارية أو المدجنة) الفاقدة للجماهيرية، سوى اللجوء إلى "الحركة الإسلامية" وإلى العدالة والتنمية كحزب إداري النشأة، استوعب تحت جبته بقايا أطر تجربة حركة الشبيبة الإسلامية (التي يسيل لعابها للتمكين)، وكتدبير احتياطي في انتظار خلق توازنات داخل المربع المخزني بين "التيار الإسلامي المخزني" و"التيار الحداثي المخزني"، لسحب البساط من كل معارضة طبيعية حيث تم استغلال عدم قدرة المكونات السياسية لحركة 20 فبراير على بلورة أرضية سياسية ديمقراطية موحدة، مكتملة وهجومية، لتمييع المشهد من جديد.

وجود حوالي 36 حزب سياسي بالمغرب، بما يعادل أو يتجاوز مجموع الأحزاب السياسية في العديد من الدول المتقدمة مجتمعة، حيث يتجاوز عدد الأحزاب في روسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وفي الهند ذات المليار نسمة. إن هذه الميوعة الانتخابية مقصودة، وهي تعتمد إضافة إلى التمييع خلق كتلة من الزبائن السياسيين تحت الطلب.

إن مهمة الفرز السياسي الطبقي غير ممكنة في ظل غياب قطب سياسي جاذب معبر عن مصالح الطبقة العاملة والكادحين والطبقة الوسطى والشرائح البورجوازية المتضررة من الهيمنة الكمبرادورية ومن إفساد المشهد السياسي والعملية الانتخابية الشكلية، والمفروض أن يلتف حول مشروع مجتمعي وبرنامج ديمقراطي شعبي بديل للنضال الديمقراطي باستقلالية تامة عن الأجندات المخزنية.

كما أن هذه المهمة بدورها "صعبة" في الظرف الحالي على الأقل (رغم توفر شروطها الموضوعية) مما يفرض ضرورة بناء التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة وجماهير الكادحين لتتمكن من الحضور السياسي المستقل لها في الساحة، كآلية جذب نحو الفرز السياسي – الطبقي، ولكي يتم تجاوز الاستغلال السياسي لها من طرف الأحزاب اليمينية المصطنعة أو المدجنة، وليتم تجاوز تردد القوى الديمقراطية للطبقات الوسطى.

11/10/2019

الشروط السياسية التي مهّدت لانبثاق الأحزاب الإدارية بالمغرب

الحسين العنايت

يشكل المغرب حالة استثنائية على المستوى المغاربي وعلى مستوى الدول التي أرغمت شعوبها الاستعمار على التفاوض من أجل استقلالها "السياسي". عادة تسير أمور الدولة "الجديدة" في تلك البلاد من طرف الجبهات أو الأحزاب التي ناضلت من أجل الاستقلال، كما تتشكل جيوشها من المقاومين ضد الاستعمار.

بالنسبة للمغرب تشكلت النواة الصلبة للجيش الملكي في مايو 1956، أدمجت فيها الفرق المنتمية ل"جيش افريقيا" الفرنسي والتي سحبت من "دين بيان فو"، بعد الهزيمة على يد المقاومة الفيتنامية، ومن فرق الجيش الإسباني التي عبأها فرانكو وزجّ بها في الحرب الأهلية، كما تشكلت قيادات الجيش الملكي من الضباط المغاربة المنحدرين من الجيوش الاستعمارية بدعم لوجيستي من الضباط الفرنسيين.

بخصوص الأحزاب الوطنية، فالحزب الشيوعي تم منعه في مرحلة أولى من طرف السلطات الاستعمارية بعد الانتفاضة المجيدة التي قادتها الطبقة العاملة بكريان سنطرال بالدار البيضاء، والتي شارك فيها التجار الصغار في 8 دجنبر 1952 بدعوة من المناضلين النقابيين المغاربة (الذين سيؤسسون الاتحاد المغربي للشغل في 20 مارس 1955) المنضوون في "الكونفدرالية العامة للشغل"، ومن طرف الحزب الشيوعي وحزب الاستقلال، للتنديد باغتيال القائد النقابي الشهيد فرحات حشّاد، مؤسس "الاتحاد العام للشغالين بتونس".

أما فيما يتعلق بحزب الاستقلال، الحزب المهيمن في الحركة الوطنية

السياسية، فشعارات نخبته القيادية جعلته يتوارى بعد زيارة الرئيس الأمريكي روزفلت للمغرب واستقباله للملك محمد الخامس على انفراد في 22 يناير من سنة 1943، وصرح له "بأن النظام الاستعماري نظام بائد ولن يدوم، وحين تنتهي الحرب ضد النازية، وهو ما يتمناه قريبا، فالمغرب سيحصل على استقلاله بكل حرية... وهذا الاستقلال سيلقى دعما اقتصاديا من طرف الولايات المتحدة"، وجاء في مذكرات المارشال "جوان" أن "موقف ملك المغرب لم يتغير إلا بعد إنزال جيوش الحلفاء بإفريقيا الشمالية، ربما المحادثات التي أجراها معه الرئيس روزفلت في أنفا هي التي دفعته لذلك". نذكر أن عدد الجيوش الفرنسية بالمغرب كانت تقدر ب 80 ألف وعدد الجيوش الأمريكية ب 60 ألف جندي وقيادة كل جيوش "الحلفاء" بإفريقيا الشمالية كانت تحت القيادة الأمريكية للجنرال إيزنهاور بموجب اتفاقية 1942 بين القيادات العسكرية الأمريكية والفرنسية.

زيارة روزفلت للمغرب كانت بمناسبة مناظرة أنفا بين "الحلفاء"، ولتفقد القوات الأمريكية المستقرة بالشواطئ الأطلسية وفي العديد من القواعد العسكرية بالتراب المغربي التي اعتبرها روزفلت، في خطابه ليوم 23 فبراير 1942، إستراتيجية في الحفاظ على "الأمن القومي الأمريكي".

الشواطئ المغربية إستراتيجية بالنسبة لأمريكا لتواجدها قبالة شواطئ أمريكا الجنوبية، التي لا يجب أن تمتد نحوها الجيوش الألمانية تفاديا لإعادة ما يشبه الهجوم الذائع الصيت الذي نفذه اليابانيون ضد الميناء الأمريكي الاستراتيجي "بيرل هاربور" في المحيط الهادي في 7 دجنبر 1941 .

هذا الوضع السياسيوجيوسياسي الجديد دفع بنخبة الحركة الوطنية للمطالبة بالاستقلال بإصدار "وثيقة المطالبة بالاستقلال" في 11 يناير سنة 1944 .

في شهر أبريل 1947 شهدت الدار البيضاء انتفاضة شعبية خلفت عشرات الضحايا، وفي 10 من نفس الشهر ونفس السنة، ألقى محمد الخامس في المنطقة الدولية طنجة التي تشارك الولايات المتحدة في تدبيرها، خطابا جاء فيه أن "المغرب حريص على الحصول على كامل حقوقه" وحث السلطان رعاياه "كي يستلهموا من الفرنسيين، هذا الشعب المحب للحرية ويقود البلاد (المغرب) إلى الرخاء والتقدم"، وعبر عن "تقدير كبير واحترام للخدمات التي تقدمها الجمهورية الأمريكية للدول العربية".

مكنت الأخطاء الثلاث التي تحدث عنها الشهيد بن بركة واستمر من بقي بعده في اقترافها، في نسج الطبعة الأولى للدستور سنة 1962 الذي سيعاد نسخه في طبعة جديدة في كل مرحلة حرجة إلى أن وصلنا إلى طبعته الأخيرة في 2011. كذلك بالنسبة للبرلمان، فبرلمان 1963 هو نفسه يتجدد بأعيانه وخدام المخزن الأوفياء. وفي كل محطة انتخابية محلية ووطنية يُصنع حزب جديد، يستقطب نخبا جديدة، تضخ الدماء في هياكل التكتل الطبقي الحاكم الذي تشكل في المرحلة ما بين 1956 إلى 1973.

بعد الحرب العالمية الثانية التي خرجت منها فرنسا منهكة ومكنت أمريكا من الهيمنة على القطب الامبريالي الغربي، وظهور الاتحاد السوفياتي كقوة منتصرة ومناصرة لقوى التحرر من سيطرة الاستعمار بدعمها لشعوب شرق أسيا، إضافة إلى انتصار الثورة الصينية... كل هذه الأحداث أصبح لها تأثير إيجابي على نضال الشعوب الإفريقية وعلى رأسها الشعوب المغاربية التي أصبحت حركاتها التحررية تنسق أعمالها بفضل استقرار المجاهد عبد الكريم الخطابي بالقاهرة سنة 1947 بعد أن غادر، بدعم من السلطات المصرية، السفينة الفرنسية الراسية ببور سعيد والتي تقله من منفاه بجزيرة "لاريونيون" في اتجاه ميناء مرسيليا بجنوب فرنسا. اجتمع عبد الكريم بقيادات حركات التحرر المغاربية وأسس معهم "لجنة تحرير شمال إفريقيا"، وكان للحدث وقع إيجابي كبير على المقاومين بالمنطقة.

مع صعود نضال الطبقة العاملة المغربية الفتية عرفت عدة مدن انتفاضات متتالية في الدار البيضاء والجديدة وخريبكة... كما ظهرت نوايا الكفاح المسلح بالدار البيضاء ومدن أخرى، وتوسعت إلى الجنوب والشمال المغربي... ولعبت انتفاضة واد زم في 20 غشت 1955 وانطلاق جيش التحرير في 02 أكتوبر 1955 بكل من بورد وتيزي وسلي ومرموشة وبودنيب وبمناطق الريف باكنول والناضور وتازة، دورا حاسما في جعل الاستعمار المنهك بالحرب العالمية الثانية يبادر للحوار مع الحركة الوطنية السياسية في كل من تونس والمغرب كي يركز جيوشه على الجزائر التي يعتبرها إحدى ولاياته. ففي بداية سنة 1956 كان عدد الجنود القارين بالجزائر 200 الف وفي ظرف سنة تضاعف العدد ليصل 400 الف دون احتساب المجندين في إطار التجنيد الإجباري.

في 22 غشت 1955 انعقد لقاء "ايكس ليبان" دام مدة 5 أيام حضره قادة حزب الاستقلال والشورى والاستقلال وبعض القواد وباشوات الاستعمار. كان هذا اللقاء بمثابة الضربة القاضية للنخبة السياسية للحركة الوطنية. فلا توجد وثيقة رسمية عما تمخض من هذا الاجتماع الماراطوني ولا أحد يعرف ما صدر عن هذه المشاورات أو اللقاءات أو الحوارات أو المفاوضات... إلا أصحابها المشاركين فيها... وحسب ما يقال، فإن الخمس وزراء الفرنسيين، الذين أطروا تلك الاجتماعات، كانوا يجتمعون بالوفود كل وفد على حدى. وتشكل هذه "المفاوضات" أحد أصناف "الخطأ الثاني" الذي تحدث عنه الشهيد المهدي بن بركة حين قال: "الخطأ الثاني يتعلق بالإطار المغلق الذي مرت فيه بعض معاركنا بمعزل عن الجماهير الشعبية".

اعتمادا على هذه "المشاورات" بادرت فرنسا إلى تنحية السلطان العلوي بنعرفة يوم 29 أكتوبر 1955، والذي كانت قد وضعته محل السلطان العلوي محمد الخامس الذي اختارته هو بدوره من بين ثلاثة إخوته لتوليه عرش المغرب خلفا لأبيه يوسف العلوي طبقا لاتفاقية 30 مارس 1912 بفاس. ويشار أن السلطات الاستعمارية أسست "مجلس حفظة العرش" في 17 أكتوبر 1955، قبل إقالة بن عرفة، وتتشكل عضوية المجلس المذكور من المقري الصدر الأعظم للمخزن، وباشا سلا، وضابط في الجيش الفرنسي وقائد في إحدى الإدارات الاستعمارية، إضافة إلى البكاي بن مبارك الهبيل ضابط في الجيش الفرنسي وباشا صفرو (والذي سيصبح فيما بعد رئيس المجلس الحكومي لمحمد الخامس)، كل هؤلاء الأعضاء هم مؤصلون من عائلات القياد الذين انصاعوا وخدموا الاستعمار.

في 25 أكتوبر طلب الاستعمار من خادمه القايد التهامي الكلاوي عضو مجلس إدارة شركة "اونا" (التي نجهل كيف أصبحت بيد القصر) تقديم البيعة للملك الجديد أمام "مجلس حفظة العرش". بهذا تنتهي حلقة "ايكس ليبان" وسينتهي معها الدور "المحوري" لأحزاب الحركة الوطنية. في هذا الإطار يندرج "الخطأ الأول" الذي تحدث عنه المهدي بن بركة حين قال: "الخطأ الأول يرجع إلى سوء تقديرنا لأنصاف الحلول التي كنا مضطرين للأخذ بها". وبذلك يصبح المغرب في حاجة إلى صناعة أحزاب جديدة تنفذ شعار الوزير الأول الفرنسي آنذاك "ايدكار فور"، "الاستقلال في أطار الترابط" (Indépendence dans l'interdépendance).

يوم 26 نونبر 1955 استقدم محمد الخامس من منفاه بمدغشقر واستقر بباريس حيث اجتمع بالمسؤولين الفرنسيين، وصدر عن الجانبان "اتفاقية لاسيل سان كلو" الأولى، التي تنص على أن "سلطان المغرب اتفق مع الحكومة الفرنسية أن يستمر "مجلس حفظة العرش" في مهامه في انتظار عودة السلطان إلى بلده"، كما أن محمد الخامس يلتزم ب"تعيين حكومة للتدبير وللمفاوضات"، تعبر عن جميع توجهات الرأي المغربية. هذه الحكومة التي سيكون من مهامها إنجاز الإصلاحات التي ستجعل من المغرب دولة ديمقراطية في إطار الملكية الدستورية. حكومة تباشر المفاوضات مع فرنسا، يكون هدفها حصول المغرب على صفة الدولة المستقلة مرتبطة بفرنسا بعلاقات دائمة ومتداخلة في إطار من الاستقلال في اتخاذ القرار".

في 16 نونبر التحق محمد الخامس بالمغرب وعين "مجلس حكومي" يترأسه أحد أعضاء "مجلس حفظة العرش" (المنحل) البكاي بن مبارك الهبيل في 7 دجنبر 1955 .

في 2 مارس 1956 وقعت اتفاقية استقلال المغرب "اتفاقية لاسيل سان كلو" الثانية وتنص على "استقلال المغرب ومرتبط بفرنسا في إطار اتفاقيات تهم مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والاقتصاد والثقافة، وتضمن حقوق وحريات الفرنسيين المستقرين بالمغرب والمغاربة القارين بفرنسا في إطار احترام سيادة كل من الدولتين".

في 7 أبريل 1956 أمضيت اتفاقيات مماثلة مع إسبانيا بخصوص شمال المغرب، وفي 29 أكتوبر أمضيت اتفاقية بخصوص مدينة طنجة.

تأسست القوات المسلحة الملكية في 14 مايو 1956 بجانب القوات الفرنسية التي لازمت مهامها والتي لن تنسحب إلا في سنة 1960 تاركة القواعد العسكرية الأمريكية من ورائها.

ففي 23 أكتوبر 1956 عرفت مدينة مكناس انتفاضة شعبية بمناسبة اختطاف الطائرة المقلة لقادة جبهة التحرير الجزائرية من طرف الاستعمار الفرنسي، هذه الانتفاضة الشعبية التي اندلعت من جراء الدعوة للإضراب من طرف الاتحاد المغربي للشغل، تم قمعها بفعل مشترك للجيشين الفرنسي والملكي ضد المتظاهرين، وأرسل قائد الأركان الحسن الثاني، ادريس بنعمر إلى مكناس وتم اعتقال 1000 من المتظاهرين، وأقيمت محكمة عسكرية، وأعدم 10 منهم. بعدها قسم المغرب إلى أربع جهات، يسير شؤونها المدنية العسكرية عسكريون، ومن بينهم ضابط الجيش الاستعماري وقائد ولماس المحجوبي احرضان الذي عين عاملا بالرباط.

بجانب "المجلس الحكومي" الذي يسهر عليه الملك و"الجيش الملكي" الذي يتكلف ولي العهد بتوطيده، تأسس في 3 غشت 1956 "المجلس الوطني الاستشاري" كي تصارع فيه الأحزاب. وعين فيه الملك 10 من حزب الاستقلال و6 من الشورى والاستقلال و6 "مستقلين"، 10 من الاتحاد المغربي للشغل و 10 لأعيان الفلاحين و9 ممثلين للصناعة والتجارة و 12 مقعدا للمهن الحرة والشباب والجمعيات الثقافية، و4 مقاعد لعلماء الدين الإسلامي و1 للدين اليهودي مع غياب كلي لتمثيلية المرأة المغربية. هذا المجلس استشاري ويحدد الملك جدول أعماله، ويجتمع مرتين في السنة، وينتخب له رئيسا ومكتب للمجلس. أحد الباحثين لاحظ عن هذا الشكل من "الديمقراطية" واعتبر أن ديمقراطية القرن التاسع عشر بفرنسا "تنتخب الهيئة والهيئة تعين"، هنا بالمغرب حصل العكس "تعين الهيئة والهيئة تنتخب". هذا المجلس لا يمكنه أن يستدعي الوزراء إلا بإذن من الملك، ورئيسه الذي هو المهدي بن بركة ما هو إلا وسيط بين المجلس والملك. فهذا المجلس "قريب من السلطان وبعيد عن الحكم".

عند تنصيب المجلس في 13 نونبر 1956 خاطب محمد الخامس أعضائه قائلا: "تأسيس هذا المجلس من بين الأحداث المهمة التي عرفتها بلادنا منذ الاستقلال. هذه المؤسسة في نظرنا ما هي إلا خطوة أولى نحو الهدف الأساسي الذي نشتغل على تحقيقه، وهو إرساء تمثيلية حقيقية". هذه التمثيلية الحقيقية هي بالضبط ما يرفضه حزب الاستقلال. ففي تقرير قدمه أحمد القادري للحزب في 19 أبريل سنة 1958، جاء فيه: "فيما يتعلق بالانتخابات يستحسن أن تنظم عندما يتم التهيئ لها بكيفية جيدة"، ومتى؟؟ في نفس الاتجاه عبر النجّاعي عضو الحزب ورئيس "الاتحاد المغربي للفلاحة" (الأعيان) قائلا: " شخصيا أخبرت جلالة الملك بأن الانتخابات في البوادي لا يجب أن تجرى قبل تربية سياسية واجتماعية، لكي لا نخاطر بالوضع الذي نعيشه حاليا" (صدى المغرب 18 أبريل 1958)، يفضلون الوضع المريح الذي يعيشونه في مجلس استشاري. وعند تقديم أعضاء مكتب المجلس للملك يوم 15 نونبر 1956 خاطبه الرئيس، بأن "المكتب هو صورة مصغرة لما هي عليه تركيبة المجلس (يعني منتخب) وهو سيشتغل تحت توجيهات جلالتكم"، ورد عليه محمد الخامس بأن "مجلسكم يشكل في نفس الوقت مدرسة للتكوين في الديمقراطية"، وبالفعل أصبح المجلس مشتلا لتكوين العمال والقياد والسفراء. في 30 مايو 1959 سدل الستار عن هذه المؤسسة التي لا يعرف عنها الشعب شيئا، فالكراسي المخصصة فيه للفضوليين من الشعب تبقى دائما فارغة كما هو كرسي العرش وكرسي ولي العهد المنتصبان في قاعة المجلس لكي لا يتغاضى أعضاء المجلس الموقر عن الوقار الواجب للملك عند أخذ الكلمة.

سيستمر الفراغ الدستوري والتمثيلي المحلي والوطني 6 سنوات كافية لبروز "نخب" جديدة ولتمركز السلطة بين يدي الملك، كمسؤول عن المجلس الحكومي، وولي العهد كرئيس للأركان. وهنا يبرز "الخطأ الثالث" الذي تحدث عنه المهدي بن بركة في نقده الذاتي "الخطأ الثالث: نتج عن عدم الوضوح في مواقفنا الأيديولوجية، ومن عدم تحديدنا لهوية حركتنا".

غياب الوضوح هذا أدى إلى التخلي عن جيش التحرير بالشمال، ما نتج عنه اجتثاثه واغتيال قائده الشهيد عباس المسعدي في يونيو 1956، لوضع حد لقواعد جيش التحرير الجزائري التي تنطلق من شمال المغرب، كما تم التخلي عن جيش التحرير بالجنوب المشكل في أغلبيته من رجالات الصحراء والذي كان سيحرر الصحراء وأبيد وفكك في فبراير 1958، إضافة إلى الجرائم التي ارتكبت في حق الريف من 25 أكتوبر 1958 إلى أخر يناير 1959 بواسطة 30 ألفا من جنود الجيش الملكي بقيادة ولي العهد ووزير الدفاع الاستقلالي اليزيدي، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت المنطقة منطقة عسكرية.

كل هذه الأحداث أدت إلى عزل القيادة المدينية لأحزاب الحركة الوطنية عن قواعدها من الطبقات الأساسية، واجتمعت الشروط لكي يستبد الأعيان بالبادية المغربية، ويفتح الباب لكل أنواع الوصوليين والانتهازيين بالحواضر، تحت مراقبة إدارة ترابية تمتد أفقيا عبر وسائط الإدارة الاستعمارية (قياد، شيوخ، مقدمين ومخازنية ومخبرين) للجم الطموح الشعبي في الحرية والكرامة.

مكنت الأخطاء الثلاث التي تحدث عنها الشهيد بن بركة واستمر من بقي بعده في اقترافها، في نسج الطبعة الأولى للدستور سنة 1962 الذي سيعاد نسخه في طبعة جديدة في كل مرحلة حرجة إلى أن وصلنا إلى طبعته الأخيرة في 2011. كذلك بالنسبة للبرلمان، فبرلمان 1963 هو نفسه يتجدد بأعيانه وخدام المخزن الأوفياء. وفي كل محطة انتخابية محلية ووطنية يُصنع حزب جديد، يستقطب نخبا جديدة، تضخ الدماء في هياكل التكتل الطبقي الحاكم الذي تشكل في المرحلة ما بين 1956 إلى 1973.

أضواء على الثورة الشعبية في السودان

معاد الجحري

1 - المنطقة العربية والمغاربية، أبرز منطقة العواصف:

يبدو أن المنطقة العربية والمغاربية تشكل بالفعل أبرز منطقة العواصف في العالم طيلة هذا العقد. ففي الوقت الذي يستمر فيه الاقتتال بين القوى المتصارعة محليا وإقليميا ودوليا في سوريا وفي اليمن وليبيا، ها هو مد ثوري ينطلق في كل من السودان والجزائر، ومخاض نضالي شعبي في كل من لبنان والأردن والعراق والمغرب وتونس يمكن اعتباره مؤشرا على بوادر اندلاع شوط جديد من الموجات الثورية التي عمت المنطقة نهاية 2010. نحاول هنا تسليط الأضواء على الثورة الشعبية في السودان (=الثورة السودانية) من حيث الأسباب المباشرة منها والعميقة والقوى الفاعلة فيها والتكتيكات المعتمدة والنتائج السياسية التي أفضت إليها لحد الآن.

2- الشرارة التي أطلقت الثورة: اندلعت الثورة في هذا البلد في 19 دجنبر 2018 ، احتجاجا على زيادات في أسعار الخبز الذي تضاعف ثمنه 3 مرات، وذلك بتأطير من تجمع المهنيين السودانيين. وقد انطلقت الاحتجاجات في البداية من عدد من المدن أبرزها مدينة عطبرة وهي مدينة عمالية شهدت ميلاد الحركة النقابية السودانية في أربعينات القرن الماضي، ثم ما لبثت أن تطورت تلك الاحتجاجات إلى ثورة شعبية عارمة. لقد ردت الجماهير بسرعة، على إعلان هذه الإجراءات اللاشعبية، ونزلت لشوارع أهم المدن مصممة على الثورة رافعة شعارات واضحة وبسيطة ولكن في بساطتها تكمن عظمتها لكونها تركز السخط الشعبي، من قبيل "تسقط بس" أو "الشعب يريد إسقاط النظام". نحن إذن بصدد حركة شعبية تتسم بطابع ثوري وموحد تعم البلاد كلها خلافا للطابع المحلي للنضالات التي خاضها الشعب السوداني خلال الفترة السابقة مع انطلاق السيرورات الثورية بالمنطقة المشار إليها، وهي النضالات التي كان يسهل قمعها ولم يكن بمقدورها تحقيق مكاسب نوعية لطابعها المشتت رغم كثرتها وتنوعها.

3- الأسباب والعوامل العميقة للثورة: إن الزيادات في أسعار الخبز والمحروقات وغيرها، لم تكن في الحقيقة سوى الشرارة التي أشعلت الثورة التي تجد جذورها العميقة في عدة عوامل:

أولا، العوامل الموضوعية:

- العوامل الاقتصادية والاجتماعية: اقتصاد تبعي يعتمد على الريع وخاصة البترول الذي كانت الأرباح المستخلصة منه تمثل نسبة هامة من الناتج الداخلي الخام (21،5 في المائة سنة 2008) وكان وراء نسبة نمو مهمة (11،5 في المائة في نفس السنة). لكن هذا الريع عرف تراجعا مهولا بسب انفصال الجنوب (الحديث عن فقدان 75 في المائة لهذا السبب وحده) وبسبب انخفاض أسعاره في السوق الدولية إضافة إلى الانعكاسات السلبية لأزمة النظام الرأسمالي العالمي على اقتصاد السودان وحلفائه من بلدان الخليج. وهكذا دخل اقتصاد البلد في مرحلة من الركود والتراجع في نسبة النمو (الحديث عن ناقص 2،3 في المائة سنة 2018).

الإجراءات السالفة الذكر، تندرج ضمن مواصلة وتعميق سياسة التقشف المعتمدة على الأقل منذ 2013 والمملاة من طرف المؤسسات الامبريالية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي (ضرب صندوق

المقاصة بإلغاء دعم المواد الأساسية) في ظل أوضاع اقتصادية مأزومة من أهم معالمها أيضا تفاقم التضخم وانهيار العملة المحلية وندرة العديد من المواد الأساسية وتردي الخدمات العمومية وعلى رأسها الصحة والتعليم التي أصبحت مجالا للاستثمار من طرف النخب الحاكمة. وتتسم الأوضاع بتفشي الرشوة حيث يحتل السودان الرتبة 170 في سلم الرشوة من بين 176 بلدا سنة 2017 كما تتسم بالفساد الذي يعم مناخ الأعمال، أحد أبرز معالمه، أن السودان الذي يعد ثالث منتج للذهب في القارة الإفريقية، يعرف تهريب نسبة كبيرة من هذا الإنتاج للخارج. بلد مثقل بالديون يفقد معها سيادته، حيث المديونية الخارجية بلغت 56 مليار دولار، أما المديونية العمومية فتمثل 121،6 في المائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2017 ليتم تصنيفه ضمن مجموعة عدم الاستحقاق من طرف صندوق النقد الدولي. والمثير للاستغراب حقا أن البلد يستورد القمح من الخارج مع أنه يتوفر على أراضي شاسعة جدا وخصبة جدا يشقها واحد من أكبر أنهار العالم، أراضي فتحت للنهب واستنزاف مياهها واستغلال سكانها من طرف مستثمرين من الخليج لإنتاج موجه بالأساس للتصدير.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تفشي الفقر (حوالي 50 في المائة تعيش تحت عتبة الفقر في سنة 2017) وكذا تفشي البطالة خاصة وسط الشباب والنساء. هكذا يحتل السودان الرتبة 167 في مؤشر التنمية البشرية في سنة 2016 بين 188 بلد.

- **العوامل السياسية:** الطابع الاستبدادي والقمعي للنظام الاسلاموي الرجعي الذي يقوده عمر البشير لمدة 30 سنة بعد الاستيلاء على السلطة سنة 1989 على اثر انقلاب عسكري نظمه حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية الوطنية، العضو في حركة الإخوان المسلمون العالمية. هذا الانقلاب أغلق القوس الديمقراطي المحدود الذي كان يقوده الصادق المهدي زعيم حزب الأمة منذ 1985. لقد تميزت العقود الثلاثة من حكم هذا النظام الديكتاتوري بقمع ممنهج ومعمم طال جميع الفئات الشعبية والأحزاب والنقابات المناضلة وكل الأصوات الحرة من مثقفين وإعلاميين وصلت حد الحل والمنع باسم القانون خاصة في حق النقابات، وطال القمع أيضا صفوف الجيش عبر ما يسمى بحملات التطهير. لكن هذا القمع لم ينجح في القضاء على نشاط ونضالية القوى المعنية فبالأحرى اجتثاثها. ينضاف إلى هذا إعادة العمل بقوانين الشريعة الإسلامية التي كانت سارية على عهد النميري بل تم تشديدها (قطع يد السارق، الإعدام في حق من تعتبرهم أجهزة الدولة مرتدين عن الإسلام، التمييز ضد النساء وكذلك ضد غير المسلمين...). وتجاهل النظام معالجة المشكلات الثقافية والاثنية واللغوية (إضافة إلى العربية والانجليزية هناك العشرات من اللغات واللهجات المحلية المتداولة) وحاول إضفاء طابع القداسة على اللغة العربية بربطها بالإسلام.

لا ننسى أن نظام البشير وسلفه النميري هو المسؤول الرئيسي عن 22 سنة من الحرب الأهلية بين شطري السودان الجنوبي والشمالي، حرب أزهقت أرواح 2 مليون من سكان الجنوب وخلفت في الإجمال 4 مليون من النازحين وانتهت باستقلال الجنوب سنة 2011 عبر استفتاء شعبي. وبالطبع، كل هذا ما كان ليحدث، في ظل نظام ديمقراطي علماني يضمن المساواة والمواطنة الكاملة للجميع.

ولا ننسى أيضا، حرب أخرى بين 2003 و 2008، في دارفور، بين أهالي هذه المنطقة المهمشة والمضطهدة والسلطة المركزية التي سخرت مرتزقة الجنجويد لترويع السكان والقيام بأعمال إبادة وجرائم خلفت هي أيضا ضحايا بالملايين من قتلى ونازحين ومشردين، حرب تصنف ضمن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قررت على إثرها محكمة الجنايات الدولية متابعة البشير.

ثانيا، العوامل الذاتية:

- الخبرة النضالية: يختزن الشعب السوداني خبرة نضالية كبيرة في كفاحه التاريخي المرير ضد الديكتاتورية. فقد أسقط الديكتاتور إبراهيم عبود الذي كان مدعوما من طرف بريطانيا في أكتوبر من سنة 1964 ليتم إرساء فترة ديمقراطية لم تدم سوى 5 سنوات وضع حدا لها الديكتاتور السيئ الذكر جعفر النميري المدعوم من طرف الامبريالية الأمريكية على اثر انقلاب عسكري سنة 1969. هذا الأخير تمت الإطاحة به عبر انتفاضة شعبية سنة 1985. هذا دون الحديث عن الانتفاضات والهزات الاجتماعية ومحاولات الانقلاب العسكري والصراعات في صفوف الجيش.

- **وحدة النضال الشعبي:** يجسدها وجود ائتلاف قوى الحرية والتغيير وهو استمرارية للائتلاف الوطني الديمقراطي الذي سبق تشكيله سنة 1995. ويضم هذا الائتلاف عددا من المكونات السياسية والنقابية والاجتماعية بمرجعيات مختلفة نذكر منها قوى الإجماع الوطني (=تجمع قوى اليسار وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوداني) وتجمع المهنيين السودانيين (8 نقابات مستقلة) الذي تأسس على اثر الانتفاضة التي عرفتها البلاد في شتنبر 2013 . وهذه المكونات تحلقت بسرعة حول برنامج سياسي يحمل اسم إعلان الحرية والتغيير يحدد أهداف الثورة وفي مقدمتها تنحي البشير ونظامه كما يحدد أسلوب الثورة وهو النضال الشعبي السلمي ومهام المرحلة الانتقالية على كافة الأصعدة (انظر في الملحق، إعلان الحرية والتغيير كما ورد في الموقع الالكتروني الرسمي لهذا الائتلاف).

4- إسقاط رأس النظام ومحاولات

احتواء الثورة: وفي أقل من 4 أشهر على انطلاق الثورة وبعد الاعتصام أمام القيادة العامة للجيش، تمت الإطاحة برأس النظام، عمر البشير، في 11 أبريل 2019 حيث تم عزله واعتقاله من طرف الجيش ووضعه في السجن. في الواقع قام الجيش بانقلاب عسكري محافظ لاحتواء المد الثوري حيث حل البرلمان وأقام نظاما عسكريا لمدة سنتين بقيادة المجلس العسكري الانتقالي. لينطلق شوط جديد من المواجهة حيث واصلت القوى الثورية مسيرتها مصممة على تغيير عمق النظام وليس فقط رأسه غير منخدعة بمناورات العسكر كالتضحية ببعض رموز القمع والفساد (على الخصوص وزير الدفاع الجنرال عوض بن عوف، مدير جهاز الأمن صلاح قوش) أو إطلاق سراح المعتقلين، والإعلان عن الشروع في محاكمة عمر البشير يوم 17 غشت 2019، مستغلة قدرتها بعزيمة وإصرار على تعبئة مئات الآلاف.

لقد أبانت قيادة الثورة عن جاهزية مثيرة للانتباه سواء تعلق الأمر بالبرنامج (إعلان الحرية والتغيير) أو الجانب التنظيمي (تشكيل الائتلاف) وصلابة نادرة في وجه القمع والمناورات والدسائس ويقظة وسرعة في الرد وقدرة على التكتيك بالمزج بين أساليب مختلفة من المواجهة الميدانية من المسيرات والاعتصامات إلى الإضراب العام الجماهيري والعصيان المدني

وردت قيادة الثورة بالإضراب العام واستمرار الاعتصام والعصيان المدني عندما اتضح أن العسكر يريد منح الحكومة لقيادة الثورة لكن دون سلطة حقيقية وذلك باحتكار مجلس السيادة الذي سيقود المرحلة الانتقالية فضلا عن التحكم في الأجهزة الأمنية والعسكرية كما حدث في التجربة المصرية من طرف المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

-5 التناقض في صفوف الجيش: لقد رفض الجيش التدخل لسحق الشعب خلال ثورتي 1964 و 1985 لكنه هذه المرة استعمل مليشيات الجنجويد ضمن قوات التدخل السريع التي قامت بمجزرة رهيبة لفض الاعتصام أمام مقر قيادة الجيش وإغراقه في الدماء ورمي الجثث في نهر النيل واغتيال الطلبة مرتكبا جرائم فضيعة مسنودا في ذلك من طرف القطب السعودي-الإماراتي-المصري وفي ظل صمت وتجاهل إن لم يكن تواطؤ القوى العظمى عبر العالم. وردت قيادة الثورة على مجزرة فض الاعتصام بعصيان مدني لثلاثة أيام كان له الأثر العظيم على ردع شهية القمع هاته. ومع ذلك يمكن القول بان الجهاز المتنفذ في الجيش لم يذهب بعيدا في سحق الثورة لأن قسما كبيرا من صغار الضباط وضباط الصف والجنود الأحرار تعاطف مع الثورة وساندها وهو أمر فطنت له قيادة الثورة وأحسنت استثماره وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين منهم. ولذلك احتاطت قيادة الجيش من أن ترتد بنادق هؤلاء الأحرار ضدها وهم يمثلون تيارا له وجود تاريخي ملموس في سجل الصراع السياسي بهذا البلد.

-6 تناقض في صفوف قيادة الثورة: طفا هذا التناقض على السطح بتوقيع القوى الوسطى داخل الائتلاف على ميثاق سياسي برعاية من إثيوبيا والاتحاد الإفريقي، رفضه الحزب الشيوعي ثم قوى أخرى لكونه لا يلبي تطلعات الجماهير في تحقيق أهداف الثورة معلنا عدم المشاركة في أي من مستويات الحكم في ظل الواقع الذي يكرسه الاتفاق ودعا الشعب إلى التمسك بإعلان الحرية والتغيير ومواصلة المعركة حتى انتزاع الحكم المدني الديمقراطي.

-7 في الخلاصة:

- لقد أبانت قيادة الثورة عن جاهزية مثيرة للانتباه سواء تعلق الأمر بالبرنامج (إعلان الحرية والتغيير) أو الجانب التنظيمي (تشكيل الائتلاف) وصلابة نادرة في وجه القمع والمناورات والدسائس ويقظة وسرعة في الرد وقدرة على التكتيك بالمزج بين أساليب مختلفة من المواجهة الميدانية من المسيرات والاعتصامات إلى الإضراب العام الجماهيري والعصيان المدني وكسرت بذلك روتين المسيرات الأسبوعية التي سقطت فيه عدد من التجارب الثورية السلمية في المنطقة.

- إن الثورة لازالت متواصلة وهي معركة طبقية طاحنة من أجل الديمقراطية والتحرر الوطني بين سائر الطبقات الشعبية من جهة ونظام العسكر والطبقات السائدة الطفيلية التي يستند إليها والقوى الامبريالية والرجعيات الإقليمية من جهة أخرى.

- ويمكن القول من الآن، أن الثورة وجهت ضربة موجعة للإسلام السياسي، وقد تكون نهايته في هذا البلد، وهي قادرة على السير قدما نحو الأهداف المرسومة خاصة إذا ما توفقت في حل التناقض الداخلي المشار إليه بخصوص الموقف من الاتفاق حول مجلس السيادة وإدارة المفاوضات حول المرحلة الانتقالية.

- لا بد في نهاية هذا المقال من الإشادة بالدور الذي لعبته الطبقة العاملة خاصة في قطاع السكك الحديدية والفلاحون الكادحون خاصة في منطقة الجزيرة والاتحاد النسائي السوداني (الذي ساهمت في تأسيسه القيادية الشيوعية فاطمة أحمد إبراهيم) والحزب الشيوعي السوداني فضلا عن تجمع المهنيين السودانيين.

- ولا بد كذلك من أن تضع القوى الديمقراطية والثورية عبر العالم حدا لتقاعسها فيما يتعلق بتقديم كل أشكال الدعم والمساندة لها وتفعيل مبدأ التضامن الأممي بين الشعوب وطبقاتها العاملة.

3 غشت 2019.

ملحق: إعلان الحرية والتغيير

نحن شعب السودان في المدن والقرى، شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً ووسطاً، بكافة قوانا الشعبية والسياسية والاجتماعية والنقابية والمدنية وأصحاب المطالب، نؤكد عبر هذا الإعلان إننا لن نتوقف عن استخدام كافة أساليب النضال السلمي حتى يتم الخلاص من نظام الإنقاذ الشمولي وتحقيق الأهداف التالية:

أولاً: التنحي الفوري للبشير ونظامه من حكم البلاد دون قيد أو شرط.

ثانياً: تشكيل حكومة انتقالية قومية من كفاءات وطنية بتوافق جميع أطياف الشعب السوداني تحكم لأربع سنوات وتضطلع بالمهام التالية:

-1 وقف الحرب بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها بما في ذلك إعادة النازحين واللاجئين طوعاً إلى مواطنهم الأصلية وتعويض المتضررين تعويضاً عادلاً وناجزاً ومعالجة مشكلة الاراضي مع المحافظة على الحواكير التاريخية.

-2 وقف التدهور الاقتصادي وتحسين حياة المواطنين في كل المجالات المعيشية.

-3 عمل ترتيبات أمنية نهائية مكملة لاتفاق سلام عادل وشامل.

-4 الإشراف على تدابير الفترة الانتقالية وعملية الانتقال من نظام شمولي يتحكم فيه حزب واحد إلى نظام تعددي يختار فيه الشعب ممثليه، مع إعادة هيكلة الخدمة المدنية والعسكرية (النظامية) بصورة تعكس استقلاليتها وقوميتها وعدالة توزيع الفرص فيها دون المساس بشروط الأهلية والكفاءة.

-5 إعادة بناء وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية، وضمان استقلال القضاء وسيادة القانون.

-6 العمل على تمكين المرأة السودانية ومحاربة كافة أشكال التمييز والاضطهاد التي تتعرض لها.

-7 تحسين علاقات السودان الخارجية وبناؤها على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة والبعد عن المحاور مع إيلاء أهمية خاصة للعلاقة مع أشقائنا في دولة جنوب السودان.

-8 التزام الدولة بدورها في الدعم الاجتماعي وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال سياسات دعم الصحة والتعليم والإسكان مع ضمان حماية البيئة ومستقبل الأجيال.

-10 إقامة مؤتمر دستوري شامل لحسم كل القضايا القومية وتكوين اللجنة القومية للدستور.

ثالثاً: وقف كافة الانتهاكات ضد الحق في الحياة فوراً، وإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وتقديم الجناة في حق الشعب السوداني لمحاكمة عادلة وفقاً للمواثيق والقوانين الوطنية والدولية.

بالتوقيع على هذا الإعلان الذي تظل بنوده مفتوحة للإضافة، خاصة فيما يتعلق بمهام الحكومة الانتقالية وذلك لاستيعاب جميع هموم وطموحات الشعب السوداني والذي سيتم فيه أيضاً المزيد من التفصيل باستصحاب كافة المواثيق والاتفاقات الموقعة سابقاً من قبل الكتل والأحزاب السياسية المعارضة؛ نؤكد إننا سنظل بالشوارع متمسكين بكافة أشكال النضال السلمي إلى أن تتحقق مطالبنا، وندعو إخواننا و أبناءنا في كافة القوات النظامية للانحياز إلى جانب الشعب ومصلحة الوطن والمواطن وعدم التعرض للمواطنين العزل بالقتل والتنكيل لحماية البشير ونظامه الذي سقط فعلياً أمام إرادة الجماهير الباسلة.

الخرطوم - 1 يناير 2019

الموقعون:

1. تجمع المهنيين السودانيين
2. تحالف قوى الإجماع الوطني
3. قوى نداء السودان
4. التجمع الاتحادي المعارض
5. الحزب الجمهوري
6. الحزب الليبرالي
7. تيار الوسط للتغيير
8. مبادرة لا لقهر النساء
9. حركة قرفنا
10. التغيير الآن
11. تجمع القوي المدنية
12. لجان المقاومة السودانية
13. مؤتمر خريجي جامعة الخرطوم
14. كونفدرالية منظمات المجتمع المدني
15. تحالف مزارعي الجزيرة والمناقل
16. منبر المغردين السودانيين
17. الكيان النوبي الجامع
18. مجلس الصحوة الثوري
19. المجموعات النسوية المدنية والسياسية (منسم)
20. الجبهة الوطنية العريضة
21. حزب بناء السودان
22. تجمع أسر شهداء رمضان

سعدات: مسيرات العودة شكلت ردًا قويًا على سياسة الإدارة الأمريكية ومشروعها

قال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات إن مسيرات العودة الكبرى التي انطلقت في 30 مارس الماضي شكلت ردًا قويًا على سياسة الإدارة الأمريكية ومشروعها لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفق رؤية الاحتلال. وأكد سعدات من داخل سجن "رامون" الإسرائيلي، في حوار مع صحيفة "المصري اليوم" أن المسيرات مثّلت حالة متقدمة لتجسيد الوحدة الوطنية والشعبية في ميدان المقاومة،

ونظرا لأهمية الحوار، نقدمه هنا لقراء الجريدة في جزئين

ما التحدي الأكبر الذي يواجه الشعب الفلسطيني في الوقت الحالي؟

التحدي الأكبر والمهمة المركزية أمام شعبنا تتمثل في إفشال المشروع الأمريكي الجديد لتصفية القضية الفلسطينية ما يسمى «صفقة القرن» وإغلاق الباب الفلسطيني أمامها، وفتح الطريق لتعزيز الخيار الوطني وانتصاره وتحقيق أهداف شعبنا الوطنية والتاريخية.

لقد أعطى انتخاب "ترامب" دفعة قوية لحكومة الاحتلال لفرض رؤيتها السياسية للحل على شعبنا وعلى المجتمع الدولي، لأن "ترامب" و"نتنياهو" يعتقدان أن الظروف الراهنة التي تعيشها المنطقة العربية الأكثر ملائمة لشطب فلسطين من خارطة الجغرافيا والقضية الفلسطينية من أسفار التاريخ.

وعلى الصعيد العملي مثّلَ نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بها كعاصمة أبدية للكيان الصهيوني وإعلان إخراجها من دائرة التفاوض، ودعوة "ترامب" للتفريط في حق العودة والسعي لإلغاء وكالة الغوث "الأونروا" كرمز لاستمرار قضية اللاجئين وتأييده المطلق للتوسع الاستيطاني الصهيوني، حسب خطته التي يعتزم طرحها لم يبقَ من مضمون للقضية الفلسطينية شيئاً يمكن أن يطرح في مزاد المفاوضات.

المشروع الأمريكي الصهيوني بما يحمله من دلالات وأخطار يتطلب موقفًا فلسطينيًا واضحًا وصلبًا يتمسك بثوابت قضيتنا الوطنية واستثمار كل مصادر قوتنا ومضاعفتها لتحقيق وحدتنا الوطنية وإنهاء ملف الانقسام، والرد في ميادين الاشتباك الشامل والتاريخي مع الاحتلال، لأن الرفض الفلسطيني الواضح والمدعوم بالوحدة الوطنية والبرنامج الوطني الموحد المرتكز على خيار المقاومة كفيل بإفشال المشروع سواء باستهدافه للقضية الفلسطينية أو سعيه للهيمنة الشاملة على المنطقة العربية. فاحتواء الصراع العربي الفلسطيني الصهيوني سيسهل تشكيل الحلف الإقليمي الذي يضم أدوات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والكيان الصهيوني، وانحراف البوصلة العربية باتجاه التحالف مع الكيان الصهيوني، وتطبيع العلاقات العربية معه تحت لافتة المبادرة العربية التي هيأت لذلك، وتوجيهها نحو إدارة الحرب مع إيران بعد أن أصبحت العدو رقم واحد لدى العديد من الأنظمة العربية.

هل سيقبل الفلسطينيون في النهاية ما تفرضه أمريكا من حلول؟

لا يمكن للشعب الفلسطيني أو لأي قوة سياسية أو وطنية أن تقبل بصفقة القرن وما تقترحه الولايات المتحدة من حلول للصراع، فهي تدعونا للقبول بالأمر الواقع والتسليم بوجود الاحتلال، واختزال حقوق شعبنا الوطنية في إطار حكم ذاتي مسخ، أو محمية تحت سيطرة الاحتلال مقطعة الأوصال على أقل من نصف مساحة الضفة، وفي أحسن الأحوال يمكن أن يضاف لها قطاع غزة. حين تساوم أي شعب على حقوقه ووجوده وهويته الوطنية -أي الاستسلام-سيختار المقاومة التي لا بديل عنها.

والشعب الفلسطيني لم يبدأ من الصفر ولديه العديد من أوراق القوة ومصدر قوته الرئيسية يتمثل في وجوده على أرضه واستمرار مقاومته للاحتلال في ميادين الصراع المباشر والاعتراف الدولي بهذا الوجود وبحقوقه الوطنية وبكيانه السياسي والمعنوي (منظمة التحرير الفلسطينية)، وهذا الوجود يجسد هوية شعبنا الوطنية ويعكس مضمون حقوقه الوطنية العادلة، فضلاً عن الاعتراف الدولي من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة بدولة فلسطين، والعديد من القرارات الدولية التي ترفض الأمر الواقع الذي يحاول الاحتلال تكريسه وفرضه على شعبنا وعلى المجتمع الدولي.

هل ترى ثمة أوراق قوة سياسية يمتلكها الشعب الفلسطيني ضد مخطط تصفية الصراع؟

نجاح تجارب الاستيطان الأوروبي في إبادة السكان الأصليين في أمريكا الشمالية، فيما بات يُعرف اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية، أو السكان الأصليين في أستراليا، هذه الجرائم البشعة التي ارتكبها المستعمرون الأوروبيون لم تنجح في إلغاء هوية تلك الشعوب، كما شعوب جنوب أفريقيا وزيمبابوي، وهي قطعاً لن تنجح في فلسطين، فشعبنا لديه هويته الوطنية الواضحة المعترف بها وانتمائه التاريخي للأمة العربية كمعطى موضوعي غير قابل للزوال. القوة قد تُخضع شعباً أو أمة لحقبة من الزمن، لكنها لن تستطيع إلغاء تناقضات عملية الصراع الموضوعية بين الشعب والمحتل، وقد تجافي الظروف نضال شعب من أجل إنجاز حريته واستقلاله، لكنها قطعاً لن تلغي مبررات مقاومته دفاعاً عن حقوقه وهويته ووجوده.

وعليه أقول بوضوح، إن أي حل يتجاوز حقوقنا الوطنية العادلة لن يُكتب له النجاح أو الاستمرار، صحيح أن مجمل ما سبق لا يشّكل وحده وصفة سحرية لانتصار نضال شعبنا، ولا يعني بأي حال أننا نتوقع من المجتمع الدولي أن يحارب نيابةً عنا أو أن يكون فلسطينياً وعربياً أكثر من العرب والفلسطينيين، بقدر ما يشير إلى ظروف ومصادر قوتنا الداخلية التي يجب أن يجري البناء عليها لصياغة البرنامج الوطني النضالي الموحد لشعبنا الفلسطيني.

كيف انتهت الثورة الفلسطينية وآمالها العريضة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي إلى سلطة أوسلو؟

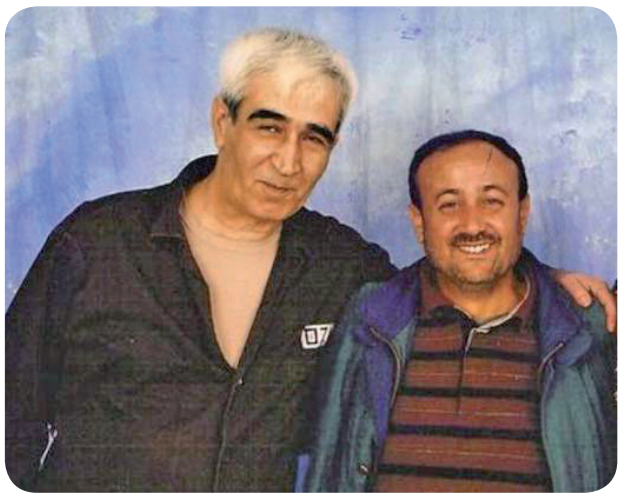

تراجع الثورة الفلسطينية، الذي جرى التعبير عنه بالتوقيع على اتفاق أوسلو مع العدو الصهيوني -الذي مر ربع قرن على ذكرى توقيعه المشؤومة- وإدخال القضية الفلسطينية في مأزق خطير، ارتبط بالسياسة والمنهج السياسي الخاطئ للقيادة المهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية، وفي وجود قوة دعمت هذه السياسة داخل المنظمة، فقد قدّمت القيادة كل أوراق قوتها السياسية مقابل مشاركتها في مفاوضات مدريد ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، وفي موافقة مسبقة على صيغة لا تقود إلى أكثر من حكم ذاتي في أحسن الأحوال، وإخضاع الثوابت الوطنية المضمنة في قرارات الشرعية الدولية للتفاوض حول نصوصها، وليس على آليات تنفيذها، وارتكاز المفاوضات على قرار وحيد للشرعية الدولية وهو قرار 242 غير المتفق دولياً على صيغة محددة لتفسيره.

والأهم من كل ذلك أن تلك القيادة المهيمنة أعاقت المؤسسة الحاضنة لقرارات الشرعية الدولية عن تأدية دورها ومسؤولياتها عن تنفيذ قراراتها، لتصبح شاهد زور عاجز أمام انتهاكات العدو للقانون الدولي والقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إضافة إلى أن المفاوضات جرت في ظل موازين قوى مختلة لصالح العدو الصهيوني والرعاية الأمريكية المتحكمة في مسارها، والمنحازة بل والداعمة لسياساته والتي وفرت له الدعم والغطاء والحماية في كل المحافل الدولية، هذا من الزاوية التكتيكية، أما من الزاوية الاستراتيجية فقد أصبح تنفيذ القرار 242 وإقامة دولة في الضفة والقطاع سقفاً للحقوق الفلسطينية، وبالتالي التنازل عن 78% من مساحة فلسطين التاريخية.

أقل ما يمكن أن يقال إزاء اتفاق أوسلو أنه صفقة قدمّت فيها القيادة المتنفذة في المنظمة كل أوراق قوتها السياسية مقابل مفاوضات غير واضحة المعالم أو الآفاق، وسعت لحل أزمتها الخاصة التي تولّدت بفعل الحصار المالي في أعقاب حرب الخليج الثانية ضد العراق، وأدخلت نفسها ومعها شعبنا في مأزق أعمق ونفق لا نهاية له، يترجمه ويعكسه بوضوح الوضع القائم الذي يعيشه شعبنا وقضيتنا اليوم، إضافة لذلك فإن القيادة المتنفذة لم تحاول استثمار الفرص التي نشأت لتجاوز الاتفاق خاصة بعد انتهاء المدة الزمنية للاتفاق الزمني في 4 مايو 1999، وفي وقت كانت حكومة «نتنياهو» تعيش حالة عزلة دولية، وفشلت مفاوضات «كامب ديفيد» وانفجرت الانتفاضة الثانية كرد على فشلها.

في ذاك التوقيت وبدلاً من قطع سياق المسار الذي وُلد بدون آفاق دخلت هذه القيادة إلى ما سُمي خارطة الطريق، النسخة المعدلة الأسوأ لاتفاق المبادئ، حيث تضمنت تدخلاً فظاً في الشأن الفلسطيني الداخلي وفي نظامه السياسي، ورهنت أي تقدم في المفاوضات بمكافحة السلطة للمقاومة تحت مسمى "الإرهاب"، مرورًا بالعديد من حلقات التفاوض تحت مسميات مختلفة، وعطّلت أي محاولات لإجراء مراجعة شاملة للمسار السياسي داخل مؤسسات المنظمة أو في الإطار الأوسع في محطات الحوار الشامل التي ضمت قوى المنظمة والقوى الإسلامية. للأسف التفرد في اتخاذ القرار ظل النهج الذي يحكم سلوك القيادة المتنفذة وأحد أهم نقاط الاختلاف الفلسطيني.

والآن بعد أن أطلق "ترامب" رصاصة الرحمة على الاتفاق وعلى العملية السياسية التي بُنيت على منهجه، من المفترض أن تكون قد اتسعت مساحة القواسم المشتركة بين مجمل أطراف التكوين الوطني لإدارة النضال ضد الاحتلال، والتحلل من الالتزامات السياسية والأمنية والاقتصادية التي نتجت عن الاتفاق، وإعادة بناء مشروعنا الوطني وفق منطقه الحقيقي المتمثل في صراع بين حركة تحرر وطني واحتلال استعماري استيطاني عنصري، والعمل على إنهاء الانقسام وإعادة بناء منظمة التحرير كإطار ومرجعية جماعية تجسد الشراكة السياسية الوطنية الديمقراطية في إدارة الشأن الفلسطيني واتخاذ قراراته المصيرية، وتطبيق كل القرارات التي اتخذتها المجالس المركزية المتعاقبة بفك الارتباط مع الاحتلال وسحب الاعتراف به، وإخراج تلك القرارات من دائرة التمييع والاستخدام التكتيكي، وإعادة ملف القضية الوطنية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة ليتحمّل المجتمع الدولي مسؤولية إلزام الكيان الصهيوني بالقانون الدولي وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، واعتبار ميادين مقاومة وإدارة الاشتباك مع الاحتلال المركز الذي يجب أن نضع فيه كل ثقلنا، فنتائج أي صراع تحدده في نهاية المطاف موازين القوى التي تحكم معادلته على أرض الواقع.

الجزء الثاني من الحوار في عدد قادم

الألتراس ... حركة إحتجاجية داخل الملاعب - الجزء: 1 -

أمين لقبابي

ليام أ ليام ... ليام المهرة والظلام، وفي بلادي ظلموني وصوت الشعب لي مقموع والمقاومة مستمرة ...،

هذه أغاني من بين مجموعة من الأغاني الثورية للألتراس المغربية التي تحمل هموم ومعاناة الشعب، قبل الحديث عن الألتراس المغربية يجب استحضار تاريخ الألتراس ومبادئها، فالكثير منا لا يعرف معنى كلمة الألتراس أو يعتبر الألتراس هو مجرد جمهور عادي، عندما نستحضر الجمهور الرياضي، وبالأخص الألتراس، يتطفل الجميع ليحلل وينتقد، بل ويصدر أحكاماً بالجملة قبل أن يفكر ويبحث في ماهية الألتراس، ففي ملاعب كرة القدم بجميع أنحاء العالم نعرف أن الألتراس هم جماعات من المشجعين الشباب، هاته الجماعات التي لا يستطيع أحد التشكيك في حبها وولائها لفريقها الرياضي، تشجيعه في السراء والضراء. يجمعهم الحب والإحساس للمجموعة. وكلمة "الألتراس" تعد إحدى نماذج الانتماء والعمل الجاد من أجل تحقيق النجاح. فالألتراس Ultras كلمة لاتينية وتعني "الفائق" أو "الزائد عن الحد".

كانت البرازيل أولى الدول التي شهدت نشأة الألتراس، حيث تم تأسيس أول "ألتراس" باسم "تورسيدا" في أربعينيات القرن الماضي. وانتقلت الفكرة بعد ذلك إلى أوروبا عبر جماهير نادي "هايدوك سبليت" الكرواتي- اليوغوسلافي في ذلك الحين عام 1950، ثم في فرنسا في بداية الثمانينيات على يد نادي مارسيليا عبر "ألتراس كوماندو"، ثم انتقلت الفكرة إلى بريطانيا وباقي البلدان الأوروبية. وتعد إيطاليا من أبرز الدول الأوروبية التي تشهد مجموعات "الألتراس".

الألتراس لها ثقافة ومبادئ لا يمكن التخلي عنها

من أهم مبادئ الألتراس حول العالم، عدم التوقف عن الغناء أو التشجيع ومساندة الفريق طيلة المباراة، ومهما كانت النتيجة. ومن أغرب طقوس الألتراس حول العالم، عدم الجلوس أثناء المباراة.

لكل مجموعة ألتراس اسمها ورمزها الخاصين بها، ويُطبع الاسم والرمز على الباش Bach الرسمي للمجموعة، له أهمية قصوى عند مجموعة الألتراس، ويوجد منه نوعان الباش الرسمي وباش الترحال. باش الترحال، يرافق المجموعة في ترحالها داخل أو خارج أرض الوطن، ولا يقل أهمية عن الباش الرسمي. والباش الرسمي لا يخرج من المدينة التي يوجد بها الفريق الذي تسانده ألتراس، ويتم تعليقه فقط في الملعب الخاص بالفريق، وعملية إدخال وإخراج الباش الرسمي تتم بمنتهى الحذر، فغالبا ما يتم إدخاله من طرف عدة أشخاص يُعتبرون ذوي مكانة خاصة في المجموعة، ولا يعرف بالضبط من يحمله ومن يخرجه من الملعب، والسبب في ذلك كله هو الحفاظ عليه من السرقة، لأنه في قانون ألتراس المجموعة التي سرق باشها الرسمي تعلن حلها ويتحول أعضاؤها إلى مجرد مشجعين عاديين.

ويجب على العضو احترام مبادئ وقوانين الألتراس والحفاظ على منتجات المجموعة التي اقتناها بكل حذر لأن أعضاء المجموعات الأخرى يتربصون به. وعندما تتم سرقة منتج مجموعة ألتراس من طرف أعضاء مجموعة أخرى، يتم تصويره مقلوبا رأسا على عقب ويتم نشر الصورة لما فيها من مذلة وسخرية. كما يحذر علي أي عضو الإنضمام إلي رابطة أخري تحت مبدأ الإنتماء.

تعتمد مجموعات ألتراس على التمويل الذاتي ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تقبل ألتراس أي إعانة من أي مصدر، ويتم التمويل الذاتي من خلال بيع منتوجات ألتراس مثل تي شيرت والاشاربات والقبعات وغيرها، بالإضافة إلى مدخول العضوية في ألتراس.

يتم تجديد العضوية في ألتراس مرة في السنة عادة، حيث يدفع العضو قيمة العضوية التي يتم تحديدها من طرف المجموعة، ويحصل العضو على بطاقة أو ما شابه ذلك كدليل على العضوية تحت مبدأ الإنتماء، كما يتميز عضو الألتراس بالإخلاص والتفاني ونكران الذات والحب والوفاء للنادي.

ظلت العلاقة بين الألتراس والسلطة دائما متوترة، يشوبُها حذرٌ شديد، فشعار الإلتراس أنهم "ضد السلطة وضد الإعلام المخزني". وبدأ هذا الشعار يتبلور أكثر مع القمع الذي واجهت به السلطة أعمال الشغب في الملاعب والإجراءات القاسية التي اتخذتها ضد الألتراس، عندما منعت جماهيرها من دخول الملاعب، أو عندما قرّرت حل بعض الألتراس.

نشأة الألتراس بالمغرب

فيما يتعلق بالمغرب تتعدد القصاصات والروايات حول تاريخ نشأة أول ألتراس لكنها تتفق في مجملها على سنة 2005، ويظل النقاش قائما بين ألتراس الرجاء البيضاوي (Green Boys) وألتراس فريق الجيش (Ultras Askary de Rabat)، حول أول ألتراس بالمغرب. بعد هذا التاريخ تأسست باقي أشكال الألتراس والتي يتعدى عددها اليوم الخمسين وأصبحت تمثل جميع الفرق الرياضية.

في البداية، كانت جماهير الإلتراس بالمغرب ترفع شعارات رياضيةً، هدفها تشجيع فريقها الرياضي، والحط من معنويات خصومها داخل المدرجات، وكان المخزن يرى في الظاهرة عاملا إيجابيا بالنسبة له، لأنها تُبعد الشباب، وخصوصا في صفوف الجماهير الرياضية عن السياسة، وتبقيها بعيدة عن الحركات الاجتماعية ذات النفحة السياسية. ومن هنا، كان هناك اهتمام كبير بتشجيع الإلتراس في الإعلام الرسمي التابع للدولة. وفي حالات كثيرة، سعى المخزن إلى استعمال الإلتراس لتمرير بعض خطاباته السياسية وتوجيهها لكنه فشل في ذلك، وعملت أحزابٌ إدارية مخزنية على استقطاب جماهير الإلتراس للتصويت لصالحها في الانتخابات لكنها فشلت هي الأخرى. لكن العلاقة بين الألتراس والسلطة ظلت دائما متوترة، يشوبُها حذرٌ شديد، فشعار الإلتراس أنهم "ضد السلطة وضد الإعلام المخزني". وبدأ هذا الشعار يتبلور أكثر مع القمع الذي واجهت به السلطة أعمال الشغب في الملاعب والإجراءات القاسية التي اتخذتها ضد الألتراس، عندما منعت جماهيرها من دخول الملاعب، أو عندما قرّرت حل بعض الألتراس. وتبع الإعلام الرسمي المخزني قرارات السلطة بمهاجمة الألتراس، وهو ما حوّل السلطة وإعلامها إلى أعداء للإلتراس، تجاوز الأمر مجموعات المشجعين الرياضيين إلى ما يمكن أن يوصف بالحركة الاجتماعية التي باتت تلفت انتباه المتتبعين، بل أصبحت حركة اجتماعية في بداية تبلورها تتخذ من مدرجات الملاعب منصّاتٍ للتعبير عن مطالبها، ورفع شعاراتها السياسية. وقد بدأت الظاهرة تجتاح الملاعب الرياضية، وترديد الشعارات السياسية نفسها، وأحيانا كثيرة إبداع شعارات جديدة، بل وانتقل الأمر إلى تنظيم أغانٍ وأهازيج سياسية مائة بالمائة ورفع رسائل قوية، تحمل خطابات سياسية قوية، منتقدة ومعارضة ورافضة، تعبّر كلماتها عن الظلم والتهميش، وتنتقد غياب العدالة الاجتماعية، وضعف الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وتطالب بالعدالة الاجتماعية والكرامة والحرية، وكما نلاحظ مؤخرا رفع شعارات سياسية في الملاعب كعاش الشعب والحرية الفورية لمعتقلي حراك الريف وتطالب بالتوزيع العادل للثروة...

قوة هته الجماهير قيد التبلور تكمن في أن أغلب جمهورها من الشباب، وأن التحامها حول فرقها يجعلها ملتئمة فيما بينها داخل كتلةٍ واحدةٍ قوية، وكذلك أنها تنتمي إلى الوسط الحضري، بما أن أغلب الفرق الرياضية الكبيرة توجد داخل المدن، ما جعل مستوى وعي جماهيرها السياسي مرتفعا، وقادرا على التعبير عن حالة الاحتقان والتذمر التي تعيشها مجتمعاتها. لكن خطورة هذه الظاهرة أنها غير مؤطّرة وغير منظمة، وإن كانت صفوفها تبدو منظّمة.

يوميات منجمي:

أنا ونفر من الجن

عادل لعريف

جلست على كرسي حديدي غطاه أثر الصدأ، فقد حلته الأولى، ولونه الأصلي، كيف لا وهو جالس أو مستلقي في هذا الركن المظلم، الرطب، الأسن، نحن وهذا العالم نفقد كمالنا، نتأكسد، نختزل، يتأكل الجبل، يتشوه الحجر، يشيخ الجسد، تكل الروح، لا شيء يبقى على حاله سوى الأمل.

أطفأت مصباحي واختفيت، هجرت المكان بصريا، وبدون تردد غابت الرؤية، صارت عيني مجرد ثقب أسود يجاوره أخر أشد سوادا، في هذا الركن بالضبط يعيش نفر من الجن، كان بودي أن يظهر أحدهم، أن يستقبلني في مملكته، بلا تأخير انضممت إليهم او انضموا الي، المهم أننا حاضرون كل بطريقته، ساعدوا وحدتي بوجودهم، وحاربوا هدوء المكان بضجيجهم، أصوات تنبعث من فوهة لا ادرك موضعها، لكن تخيلتها كأنها دوامة يخرج منها الصوت على شكل موجات، ويلج أذني كما يسقط الفرخ من العش حين يجازف دون أن يعلم علم اليقين أنه أصبح جاهزا للطيران، ذلك السقوط العظيم الذي يخبر العالم ان في التأني السلامة وفي العجلة الندامة، سقوط يبلغ الكون بأهم حلم يراود الطائر الصغير، سقوط يحمل رسالة عن نضج الفكرة، عن الجاهزية، ان الحياة كيفما كان نوع الكائن لا يمكن أن تبدأ بدون سقوط.

لا أعرف ولا يمكن أن أحدد مكان تلك البوثقة التي تربطني بعالم الجن، عالم لا تحكمه الأبعاد الثلاث، فقط أسمع وجودهم، وبشأن ودعت روحي عندهم، لعلها تجد ذلك السلام المنشود، فهي أشبه بغاز مضغوط في قنينة مسدودة، كنت أمد إصبعي في الظلام، أشير الى شيء دون أن أعلم أنني فعلا أحسنت الاختيار، كنت اتخيل أنني ألتقط رضيعا لجنية سقط من العالم الخفي وتشبث باصبعي ، يلتصق بها، يذاعبها كما يفعل أي رضيع في عالم الانس، كنت أحاول فقط أن أعيش في هذا العالم بطريقتي، ان أتحسس تلك الأصوات، أحيانا أبسط راحة يدي وأتصور أنه لربما يهبط فيها جني صغير يهوى اللعب في المنبسطات وأن يعبر تلك الخطوط التي تتخلل راحة يدي، اتخيلها كطريق تقود نحو الحقول.

لا أعلم كيف تمكن زعيمهم أن يمد يده بإتجاهي، أنا لم أراها ولكن بانت في مخيلتي أن يداً قادمة نحوي، هي مصافحة في الخفاء، ترحيب في الظلام، هل يصافحون بنو جنسنا؟ لا أعلم لكن دار بيننا حوار، بالطبع ليس تبادل الآراء أو ذلك النقاش الذي يدور في مملكتنا، كان فقط يقرأ في أفكاري أسئلتي، وكنت أقرأ في أفكاري أجوبته، كل شيء يقع هناك في مخي، في عقلي، كان رأسي قاعة مظلمة تتبادل فيها المعلومات، لقد أحببت هذا الظلام فعلا، لا يمكن أن أعيش دون أن اعطي لكل شيء قيمته، حتى الظلام له ميزاته ومحاسنه، فلولا الظلام لما عرفنا قيمة الضياء والنور، كان بكل بساطة تبادل في الخفاء وبدون خجل، دار بيننا شيء يشبه إلى حد ما هلوسات لكنها ليست مرضية، وليست حمى عصبية، بل شكل راق من أشكال التواصل، أرقى فكراً وأحدث عهداً، إنه ذلك الإحساس الذي لا يمكن أن ترسمه على الشفاه، او في الخدود، ولا يقع تأثيره الا في السيلات العصبية والحسية، شعور يمتزج فيه الخوف بالفضول، والرعب بالرغبة في المضي والتقدم.

في مستهل اللقاء استغربت كيف لجني خفي أن يعيش في غياهب الأنفاق، في حين أن باستطاعتهم أن يعيشوا في القصور، لكن لم يمر إلا بضع ثواني حتى بان لسؤالي جواب، لقد زج به في نهاية أفكاري، بل لم ينتظر أن أتم التفكير، كان الرد أن في العالم الخفي أيضاً طبقية اجتماعية، هناك فقراء، نبلاء، برجوازية،... لم اقتنع فأن تعيش خفي يعني يمكنك أن تتنقل حيث تشاء، لقد تمنيت لو كنت خفي نعم ان اختبئ أثناء لحظات وأن أظهر في أوقات، فسر لي أن العيش في الخفاء لا يقل شأن من الحياة الظاهرة، شرح لي أنه لو قرر أن يخالف خلقته لعتبره بنو جنسه شاذا، او مجنونا - تريث قليلا حتى أسأل نفسي هل هناك في عالم الجن مجانين، سؤال لا يحتاج جواب فأولئك الذين يصفعون بنو جلدتي هم مجانين- رغم أنه يبدو لي أن الحضور يبدو أقسى وأشد مرارة، فليس يسيرا ان يظهر شخص، ان يقول ها انذا، أن يقول أنا موجود.

قاطع صدى كعب عالي حوارنا، نعم كان صوتاً رنانا، يخطف القلب، يزعزع الجسد، كيف لهذه الجنية أن ترتدي كعبا عاليا في هذا المكان الذي يغطيه الوحل، كنت أفكر وبدأ الجن يجيب، يشرح لي ما يؤرقني، كان يتكلم عن الجنية كأنها إنسان، كأنها ظاهرة طبيعة خارقة، لست أدري هل هو مدح أو ذم، لأنني بكل بساطة لست منهم ولا أعرف كيف يكيلون الثناء وكيف يعاتبون، لقد ابهرني، زاد تفكيري عمقا، زادت أفكاري غطسا، حتى كدت اتيه، او يبدو أني فعلاً تائه في عالمي ووجدت نفسي في عالمهم الخفي.

في كل مرة ينتشلني صوت من أفكاري يمسح كل شيء، ابدأ من جديد، أنه عالم يتحكم في كل صغيرة وكبيرة أقوم بها، ترى الى أين يقودني، لابد أن هناك نهاية لكل هذا، او بداية لشكل وتصور جديد، إنني فعلا في متاهة لا أعرف لها بداية ولا النهاية، لكن لا يأسرني هذا الإحساس فأنا اعتبر الحياة كذلك متاهة. سمعنا معاً صوتًا عذباً، روحاً ملهمة، قلباً ولهانا، يبدو أن أحدهم يتلو قصيدة شعرية، لكن الصوت يوحي أنه صوت أنثى، او صوت ذكر عندهم، تعلقت بالصوت ومخيلتي توحي لي أنني أرى مشاعر ترفرف، تطير، أحاسيس في حلة جديدة وعلى شكل مجسمات، لها وقع مادي، ليست تلك الأهواء أو تلك التي نحسها نحن البشر، فهذه ظاهرة، بادية تتحرك هنا وهناك، إنها أجساد تعانق في الفراغ أجساد أصحابها، تارة تصدم بالشفاه وتارة أخرى بالجسد، تحدث وقعا صوره لي الجن كارتطام الأمواج ببعضها، تتولد فقعات، وتتطاير قطرات الماء.

أيقظني الجن بفكرة زجها في مؤخرة تخيلاتي، رمى فكرة كما يرمي الصبي حجارة في بركة ماء هادئة، تموجت أفكاره في مخي ومسحت كل ما سبق، هناك شخص يكتب يومياتهم، هناك شخص اسمه انا ويشبهني، لكن في عالم خفي، له وجه ولي في وجهه عالم، يكتب أفكاري في عالم لا أنتمي إليه.

أخيرا وضعت سهوا أصابعي على الكرسي الذي تجمد بالهواء الرطب، واسيقظت حينها لقد حان وقت المغادرة، أطلقت العنان لكل شيء لأنه بكل بساطة لا يوجد شيء يمكنني أن أكبله، عشت لحظات في عالم الجن، عالم رشيق، جحيم فريد، جنة غريبة، أخذت نفسي بعيدا، وعدت إلى نفسي وأفكاري، سقطت من عالم كما سقط آدم من الجنة، طالما فكرت في تلك الفاكهة التي أكلتها وزجت بي في هذا العالم السفلي، ولكن يبدو أن الحياة فاكهة محرمة أكلناها كلنا قسرا، والواقع هو ذلك النهي والنفي الذي يجعلنا نقترب ونجرب لربما نعرف سبب التحريم وآثاره، لا بأس أن نتعلم سبب وقوع الأشياء بالتجربة رغم أنه يمكن أن نستفيد من أولئك الذين سبقونا.

الثقافة والتغيير

الأمازيغ الأحرار ضد التطبيع

حسن ايت اعمر

ان ادانة ويحمان بالحبس والغرامة، لاحتجاجه ضد تواجد شركات صهيونية بمعرض التمور بارفود، تعتبر وصمة عار في وجه النظام المغربي. فالتمهيد لمحاولة التطبيع مع الكيان الصهيوني بدأت تطفو على السطح منذ مدة ليست بالقصيرة وذلك عبر تليين المواقف تجاه هذا الكيان الغاصب، سواء من خلال تقزيم الخطاب من الصراع العربي الصهيوني الى الفلسطيني الاسرائيلي، وتنظيم زيارات لاشباه مثقفين بدعوى التسامح الديني والثقافي ،ومحاولة ازدراء كل ما له علاقة بفلسطين والتقليل من اهميته سواء على المستوى الاعلامي او "الابداعي"، لا يختلف اثنان على ان النظام المغربي يسابق الزمن من اجل ربط علاقات سرية وعلنية مع الكيان الصهيوني ، فالتبادل التجاري مع اسرائيل في تطور مطرد، الرساميل الصهيونية تغزو ضيعات التمور بالجنوب الشرقي المغربي، الاليات الفلاحية الاسرائيلية استحوذت على ضيعات سوس والغرب .في العلن يجعل النظام المغربي بعض اشباه المثقفين -خصوصا المتمزغين الشوفينيين المتطرفين- ككاسحات الغام في زيارات دورية ومنظمة لهذا الكيان الغاشم ، لجس النبض وخلق تفرقة على مستوى اجماع المغاربة على اعتبار القضية الفلسطينية قضية وطنية عادلة،مع ان الموقف السليم هو ان الامازيغ الاحرار التقدميين ضد كل انواع الظلم والاحتلال، وان قدر الامازيغ منذ القدم هو النضال من اجل الحرية ، وللتذكير فقط فالامازيغ قاوموا الوندال والرومان والقرطاجيين والعرب والفرنسيين والاسبان... ومازالوا يقاومون في الريف، وجل بؤر المقاومة اليوم في المغرب تنهل من الثقافة "الثورية" الامازيغية،كما ان ترجمة كلمة الامازيغ -على المستوى اللغوي-تعني الاحرار، فكيف لمن يدعي انه حر ان يساند ويدعم الجلاد ضدا في الضحية !!!

الامازيغ الاحرار ضد كل انواع التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب ، ومن اجل دولة فلسطينية علمانية تضم كل الثقافات والاديان وعاصمتها القدس.

نستضيف في هذا العدد، الرفيق بلميلودي الكبير لنحاوره حول دور الدولة في صناعة الأحزاب وتدخلها في الحياة الحزبية من أجل التحكم ورسم الخريطة السياسية وحول الدور المنوط بالأحزاب الإدارية، وأية مهمة يفرضها هذا الواقع على قوى اليسار وللطبقات الشعبية؟

1 **تتنوع التشكيلات السياسية في المغرب وتتوزع الخريطة إلى أحزاب بعضها قديم عاصر الاستقلال وبعضها جديد تولد عن صراعات سياسية أو أفرزته عوامل اجتماعية أو انشقاقات حزبية. كيف ترون تأسيس أو إحداث الأحزاب السياسية بالمغرب وأي دور للدولة في ذلك ؟**

بداية لا بد من تقديم الشكر الجزيل لجريدة النهج الديمقراطي على استضافتها لي كضيف هذا العدد ومن خلالها للفريق العامل في تحرير الجريدة والتي تتميز عن غيرها من الجرائد المكتوبة وفي كل فضاءات الإعلام، بخطها التحريري الذي يعتنق قضايا المقهورين والمظلومين من العمال والفلاحين وكل الكادحين والكادحات.

ثانيا سأحاول أن أجيب على أسئلتكم بالمختصر الشديد وبدون الدخول في تفاصيل وحيثيات التأسيس وظاهرة الانشقاقات التي تشكل بنية لصيقة بنسق تشكل الأحزاب السياسية بالمغرب وتتم بفعل فاعل داخل مختبرات معدة لهذا الغرض.

لقد كان هم النظام المخزني القائم، عبر كل مراحل تاريخه، يتمحور حول سؤال وجودي يتمثل في الكيفية التي يمكن أن يضمن بها استمراره وبقاءه بما يقوي سلطته وحضوره؟. فقد حاول جاهدا، واستعمل كل الأساليب، من أجل استمالة الأحزاب التي تأسست باستقلالية عنه وبعيدا عن إمرته وفي شروط أملتها ظروف تاريخية موضوعية.

ويشكل حزب الاستقلال نموذجا لهذا الصنف من الأحزاب السياسية ببلادنا. وليحقق النظام مبتغاه لجأ إلى تقريب حزب الاستقلال من دائرته، بل يمكن القول بإمكانية اختراقه من طرف الحسن الثاني نفسه الذي كان أميرا للملك محمد الخامس. ومن أجل ذلك، ولأن وزارة الداخلية كانت آنذاك في يد أحد قادة حزب الاستقلال، ونظرا لاستحالة استخدامها كوسيط، تكلف الأمير بنفسه بهذا الدور ولجأ إلى تدشين إحدى مقرات الحزب، كما حضر بنفسه المؤتمر التأسيسي للشبيبة الاستقلالية في سنة 1956 وجعل من قادة الحزب أصدقاء له يتبادلون الرأي والمشورة ويتبادلون المصالح.

ولما تبين له أن المراد من تقريب الحزب قد استنفذ مهامه المتمثل أساسا في القضاء على جيش التحرير وشعر بالخطورة التي يمكن أن تنتج عن حزب الاستقلال، لجأ إلى أسلوب خلق حزب الحركة الشعبية، وشق حزب الاستقلال ليتولد عنه حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في نهاية الخمسينات.

هذه هي الطريقة والمنهجية التي يستعملها النظام في علاقته بالأحزاب السياسية التي تشاركه في إدارة الحكم في بلادنا، منذ الخمسينيات من القرن الماضي إلى اليوم. فنجاح استمراره الوجودي مرتبط بالتحكم في تأسيس واحداث الأحزاب وجعلها تأتمر بإمرته أو يلتجئ إلى أسلوب القمع والترهيب حين يشعر بتجاوزها لما هو مرسوم لها. .

2 **هل يمكن أن تقيم نتائج وانعكاسات هذا الشكل من العلاقة بين الدولة العميقة والأحزاب السياسية؟**

هذا الأسلوب الذي يضبط التحكم (Régulateur) في المجال السياسي أدى إلى النتائج التالية:

1 – إفراغ الأحزاب السياسية من دورها في التأطير ونفور المواطنين والمواطنات من العمل السياسي عبر الأحزاب كآلية من آليات إدارة الحكم في البلدان الديمقراطية ؛

2 – إنشاء مؤسسات شكلية تفتقد القرار، يقال أنها تزين وإنما تشوه الواجهة، بما فيها مؤسسة القضاء التي يتم استخدامها، عند الحاجة، في عملية القمع والتحكم؛

3 – استشراء الفساد والرشوة في كافة المجالات والقطاعات وتسلط المفسدين على مراكز القرار التي يتم إسنادها عبر العلاقات الولائية والعائلية وليس عبر منطق الكفاءة والمردودية والاستحقاق؛

4 – ترسيخ المبادئ التي تكرس عدم ربط المسؤولية بالمحاسبة والإفلات من العقاب.

إن اللعبة السياسية ببلادنا قد انكشفت ولم تعد تنطلي على أحد، وأن الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد تصل إلى الباب المسدود على المدى القريب. ولا أعتقد أن الانتخابات المقبلة ستأتي بحلول لتجاوز المأزق.

3 **أي دور لما يسمى بالأحزاب الإدارية تلعبه في الحياة السياسية في نظركم ؟**

أولا يجب توضيح معنى الأحزاب الإدارية أي ما المقصود بهذا المصطلح أو اللقب؟

هي تلك الأحزاب التي يتم إنشاءها لغرض ضبطي وتنظيمي وبقرار إداري غالبا ما تتدخل فيه وزارة الداخلية كوسيط مكلف بهذه المهمة، ولأغراض محددة في الزمان والمكان. هي التي يتم تعيين رئيسها أو أمينها العام بقرار فوقي ولا علاقة للقواعد بتشكيل أجهزتها إلا في الحدود التي تعطي الانطباع بوجود حزب. هي أحزاب تقدم التزكيات للانتخابات البرلمانية تحت الطلب وللمحسوبين على الخدام الأوفياء، ويتم تعين وزرائها من خارج "منخرطيها وأعضاءها".

وحين ينتهي الغرض والهدف الذي من أجله تم تأسيس الحزب يرمى به في "القمامة" Partis politiques jetables.

من خلال هذا التعريف المبسط يمكن لكم استخلاص دور الأحزاب الإدارية في الحياة السياسية.

ثانيا وبالمختصر المفيد فإن الأحزاب الإدارية تفتقد للشرعية الديمقراطية وللاستقلالية في القرار والبرمجة ويقتصر دورها في تسهيل المأمورية للسلطة التي فوق كل "السلط" للاستمرار في التحكم في جميع البرامج والقرارات.

4 **ونحن على أبواب انتخابات 2021 وفي ظل المقاطعة العارمة للانتخابات كيف ترون آفاق النضال السياسي للطبقات الشعبية؟**

في نظري فإن الأمور تأخذ منحى يتجه نحو منزلق خطير. ذلك أن اللعبة السياسية ببلادنا قد انكشفت ولم تعد تنطلي على أحد، وأن الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد تصل إلى الباب المسدود على المدى القريب. ولا أعتقد أن الانتخابات المقبلة ستأتي بحلول لتجاوز المأزق. فما يسمى بالأحزاب السياسية المشاركة في المؤسسات فقدت كل الثقة ولم تعد قادرة على أداء الخدمة المنوطة بها، من جهة بسبب نمو الوعي في أوساط أوسع الجماهير الشعبية، ومن جهة أخرى، بسبب محدودية الخطاب الذي يتم تداوله، منذ عشرات السنين، والذي بمقتضاه لا تعمل الحكومة، بجميع قطاعاتها، إلا على تنفيذ التعليمات الصادرة من الملك، وهو ما يتناقض مع الدور الحقيقي لوجود الأحزاب السياسية. وبالتالي ما حاجة بلادنا لأحزاب سياسية ليست لها القدرة والجرأة على تنفيذ البرامج والسياسات والرؤى التي روجت لها عند كل محطة انتخابية؟

هذه ليست دعوة للعزوف عن العمل السياسي أو لمقاطعة الأحزاب السياسية بقدر ما هي إثارة الانتباه إلى خطورة السياسة المتبعة، وإلى إمكانية خلق فراغ مؤسساتي قد ينتج عنه جو من الفوضى والاختلال وربما نوع من الفتنة. ولذا فإن الجواب على سؤالكم المتعلق بالآفاق النضالية للطبقات الشعبية، المتمثلة في العمال والفلاحين وعموم الكادحين، يرتبط بمدى انخراطها في أحزاب سياسية من صنعها ومن تدبيرها وتمثل الطبقة التي ينتمون إليها وتدافع عن مصالحها المناقضة لمصالح أصحاب رؤوس الأموال.

ردا على القرارات الانتقامية، عائلات معتقلي الحراك، تحتج أمام مندوبية إدارة السجون

نظمت عائلات معتقلي حراك الريف بمساندة "الائتلاف الديمقراطي من أجل إطلاق سراح المعتقلين وفكّ الحصار عن الريف"، وقفة احتجاجية يوم الجمعة 8 نونبر أمام مقر إدارة السجون بالرباط، وذلك تنديدا بالظروف التي يعيشها المعتقلون بعد القرارات الانتقامية في حقهم، والقاضية بتنقيلهم ووضعهم بزنازين انفرادية "الكاشو" لمدة 45 يوم ومن أجل المطالبة بإطلاق سراحهم.

وشارك في الوقفة اضافة للعائلات القادمة من جل مناطق الريف، نشطاء من الريف ومن مناطق مختلفة ومن الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان، ومن هيئات سياسية ونقابية وحقوقية ونسائية وشبابية وجمعوية ديمقراطية.

ورفع المشاركون في الوقفة شعارات ضد التعذيب وضد ما يتعرض له معتقلو الحراك من قمع ومضايقات وانتهاكات لحقوقهم كمعتقلين سياسيين، محملين الدولة وادارة السجون مسؤولية الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها المعتقلين من تعذيب جسدي ونفسي ومن عزل في زنازين انفردية "كاشويات" وما قد يترتب عن ذلك من مخاطر تهدد سلامتهم الجسدية والنفسية بل وتهدد حياتهم خصوصا مع دخول العديد منهم في اضرابات عن الطعام لا محدودة.

وقدم أمهات وأباء وأخوات بعض المعتقلين شهادات على معاناتهم هم وأبنائهم من غياب التواصل ومن الحصار وعدم معرفة مصير أبنائهم الذين تم تشتيتهم على عدة سجون كشكل من أشكال الانتقام المستمر.

وفي كلمة له، قال أحمد الزفزافي

أن المندوب العام لادارة السجون "لا يمكنه المزايدة علينا في المواطنة وأنه ليس سيد لقرارات التي تتخذ باسمه من طرف جهات ...

من جهتها اعتبرت أخت المعتقل حاكي محمد أن الإجراء "التأديبي" الذي اتخذته مندوبية السجن في حق المعتقلين هو إجراء انتقامي تعسفي، مضيفة أن المواثيق الدولية تمنع بالمرة تعذيب السجناء سيما المعتقلين السياسيين.

وطالبت أخت المعتقل المذكور الدولة بالتدخل في هذه القضية، كما دعت إلى تجميع المعتقلين جميعهم في أقرب سجن، في أفق إطلاق سراحهم...

جامعة القطاع الفلاحي (إ م ش) تستنكر المخططات الهادفة إلى تمليك الأراضي السلالية لغير أصحابها الشرعيين

عبرت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي عن استنكارها للمخططات الهادف إلى تمليك الأراضي السلالية لغير أصحابها الشرعيين، وطالبت بإخضاع هذه الأراضي لإصلاح زراعي ديمقراطي وتمليكها للفلاحين الكادحين أصحابها الأصليين منذ قرون خلت.

جاء ذلك في بلاغ أصدرته الكتابة التنفيذية للجامعة اثر اجتماعها الأسبوعي يومه الثلاثاء 05 نونبر 2019 بالرباط

ودعت النقابة كافة العاملين بالقطاع الفلاحي والغابوي والصيد البحري المنخرطين في التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية إلى التعبئة والاستعداد لانتخابات التعاضدية من أجل فرز مندوبين/ات ديموقراطيين ونزهاء لقطع الطريق أمام الفساد المالي والإداري الذي عرفته أجهزتها لمدة 20 سنة تحت رئاسة الطاغيتين "الفراع" و"عبد المولى".

وعبرت عن دعمها للحملة الوطنية التي ستنظمها النقابة الوطنية للعمال الزراعيين التابعة للجامعة تحت شعار: "نعم لتوحيد الحد الأدنى للأجور وساعات العمل في الفلاحة والصناعة واحترام قوانين الشغل، لا لضرب الحريات والمكتسبات ولتكبيل الحق في الاضراب والتحكم في النقابات العمالية" من 1 إلى 15 دجنبر 2019، داعية العاملات والعمال الزراعيين للتعبئة والمشاركة في الحملة.

واستنكرت النقابة استمرار التعسفات ضد حقوق ومكتسبات موظفي/ات المديرية الإقليمية للفلاحة بطنجة وللتضييق الممنهج على مناضلي الجامعة، معبرة عن مساندتها للنضالات المشروعة للعديد من فيئات عمال وموظفي القطاع الفلاحي بالعديد من المناطق، داعية مناضليها إلى المشاركة في المحطات النضالية المقبلة:

- قرار النقابة الوطنية لمستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي بخوض إضرابين عن العمل يومي 28 نونبر الجاري و12 دجنبر المقبل من أجل تحقيق مطالب المستخدمين/ات المشروعة وفي مقدمتها المصادقة على القانون الأساسي للمكاتب الجهوية التي مازالت ترزح تحت نير نظام أساسي مؤقت منذ 1975 رغم التزام وزير الفلاحة بحل المشكل.

- قرار الهيئة الوطنية للتقنيين بالمغرب، والقاضية بخوض إضرابين وطنيين يومي 13 و14 نونبر الجاري ويومي 25 و26 دجنبر...

كما ذكرت بالالتزام السابق لوزير الفلاحة خلال اللقاء الأخير معه في 10 ماي الماضي، بمقابلة المكتب الوطني للنقابة الوطنية للفلاحين بالنظر إلى تفاقم مشاكل الفلاحين والفلاحات الكادحين وقصد تدارس المطالب الملحة لنقابتهم الوطنية...

وعبرت في الأخير عن تنديدها باعتقال الأخ أحمد ويحمان رئيس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع بمدينة أرفود، وعن استنكارها للقمع الوحشي المسلط على معتقلي حراك الريف الذين تعرضوا للضرب والتنكيل داخل السجن وتشتيتهم على عدد من السجون ومنعه أهاليهم من زيارتهم وتشديد العقوبات عليهم عبر الزج بهم في الزنزانات الانفرادية العقابية "الكاشو" لمدة 45 يوما، مؤكدة مطلب الجامعة بإطلاق سراحهم والاستجابة لمطالب ساكنة الريف.

من وحي الأحداث

100 يوم 100 دوار أو الإعلان عن توظيف المال في الانتخابات

التيتي الحبيب

أطلق حزب الأحرار برنامجا سياسيا سماه "100 يوم 100 دوار"، وهو البرنامج المحمول على ظهر حافلة من الطراز الرفيع، مزوقة بشعار الحزب الحمامة واللون الأزرق. أينما حلت الحافلة، تحل معها حفلة – مؤتمر أو "الزردة" بمئات الموائد وآلاف "المزرودين". هكذا يفهم أخنوش السياسة وهكذا يمارسها.

إنه يقوم بحملة انتخابية سابقة لأوانها؛ يطلب من الحاضرين الالتحاق بحزبه أو مساندته أو الوقوف بجانبه لما يستدعيهم لذلك. السياسة عند أخنوش هي أولا وجبة غذاء باذخة، ثم خطاب يلقيه أحد قادة الحزب، يفرق فيه الوعود الكاذبة مثل ما وعد به محمد اوجار في أحد لقاءاته بالجالية في الخارج، لما ادعى بأن المغرب بعد 2021 سيصنع السيارة المغربية شريطة أن يربح الأحرار الانتخابات.

حملة الأحرار حملة انتخابية سابقة لأوانها، والكل يرى ويسمع ولا من يحتج أو يستنكر. وزارة الداخلية تلتزم الحياد، والأحزاب الأخرى لم يسمع لها استنكار أو تنديد، لأنها بدورها تقوم بنفس الأمر لكن بطريقتها وبحجم إمكانياتها.

المثير للاستغراب، هو أننا نقرأ ونسمع البعض يدافع على المشاركة في الانتخابات، بل منهم/ن من ينعت من يرفض المشاركة بارتكابه خيانة الوطن. هل يستطيع هؤلاء إقناع قواعدهم بسدادة خوض الصراع مع أمثال أخنوش وكل المفسدين، وإمكانية الانتصار عليهم في معركة حصد الأصوات؟ هل يعقل قبول الانخراط في لعبة مغشوشة ومعروفة النتائج مسبقا؟ إن السكوت على قافلة أخنوش هو تطبيع مع الإفساد السياسي وقبول نتائجه.

إذا كانت الأحزاب المتعودة على الفساد والإفساد قد قبلت بقافلة أخنوش، فإن جموع المواطنات والمواطنين الذين قاطعوا مهزلة الانتخابات زادت قناعتهم وسدادة موقف المقاطعة، والذي سيكون غير مسبوق في مناسبة إنتخابات 2021.

إنها تعتبر هذه الممارسة جزء من احتقار المواطن والمواطنة وتسفيه لصوتهما.

من جهة ثانية، لا بد من طرح سؤال لماذا سمحت الدولة بهذه القافلة؟ نعتقد أنها فعلت ذلك لأنها لا تملك حلا آخر لحشد الدعم لما يخطط له المخزن. سمحت بذلك لتبعث برسالة إلى الأحزاب والمواطنين، تقول بأن اختيارها رسي على حزب الأحرار في تولي الموقع الأول في البرلمان والحكومة لما بعد 2021. رسالة ستترتب عليها انعكاسات على البيجيدي كحزب وكقاعدة انتخابية. إن هوى المخزن يسير نحو أخنوش وحزبه، وطبعا هناك من يلتقط مثل هذه الرسائل ويسير على هديها.

مرة أخرى تساهم الدولة المخزنية في تسفيه الانتخابات المقبلة. مرة أخرى تساهم نفس الدولة الاستبدادية في الرفع من نسبة المقاطعة، لأن القناعة تزداد رسوخا بصورية الانتخابات وزيف الديمقراطية المطبقة.